حركة أمل
المؤتمر السادس

الوثيقة السياسية
الصادرة عن
المؤتمر السادس لحركة أمل
المنعقد بتاريخ ١٩٨٦/٤/٤


UMAM
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

الوثيقة السياسية





للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research


UMAM
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research


UMAM
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ . . . وأن ليس للانسان إلا ما سعى وأن سعيه سوف يرى ﴾

﴿ يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون ﴾ .

صدق الله العظيم


UMAM
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

القسم الأول

من الطبيعي ان يستعرض مؤتمر الحركة كافة المنعطفات السياسية التي مرت بها البلاد خلال الفترة ما بين انعقاد المؤتمرين أي ما بين نيسان ١٩٨٣ ونيسان ١٩٨٦، وذلك بالدرجة الأولى لتقييم كافة العناصر التي كونت مختلف مواقف الحركة في هذه المنعطفات ولتوضيح نقاط القوة والضعف تلك التي سمحت للحركة بتحقيق انتصاراتها والانطلاق إلى تجسيد أهدافها وتلك التي عملت على اعاقة هذا الانطلاق ولجمه، وهذا التقييم يهدف أيضاً إلى اظهار الثوابت الاساسية التي حكمت مواقف الحركة وسلوكيتها السياسية لان هذه الثوابت تشكل تراكماً لخبرة وتجربة تاريخيتين هما من عناصر الغنى السياسي لهذه الحركة بوصفها تعبيراً جماهيرياً متجذراً استطاعت ان تحرك الوضع السياسي والعسكري ليس على مستوى لبنان فحسب بل على مستوى المنطقة ككل واكتسبت بذلك بعداً دولياً وأهمية عالمية تجعل الكثير من الانظار مسلطة عليها وتجعل كل خطوة لها موضع تفسير ومناقشة وردود فعل على هذا المستوى. ويمكن بتلخيص شديد تقسيم الثلاث سنوات

ومن منظور إستراتيجي واسع إلى فترات تتميز الواحدة فيها عن الاخرى ان من حيث وجهة الاحداث أو من حيث انتظامها في سياقٍ واحد:

الفترة الأولى: فترة الصعود من نيسان ١٩٨٣ وحتى ٦ شباط ١٩٨٤.

الفترة الثانية: فترة الانتصار وعملقة الحركة من ٦ شباط ١٩٨٤ وحتى الانسحاب الاسرائيلي ١٦ شباط ١٩٨٥.

الفترة الثالثة: فترة تركيب الحلول أو الانتظار من شباط ١٩٨٥ وحتى هذه الايام. وهذه المرحلة لم يتضح اتجاه النهاية فيها اذ اننا نعيش حالياً في مرحلة تأجج الصراعات برغم ان موازين القوى متضحة المعالم اكثر فاكثر.



الفترة الأولى
فترة الصعود

نيسان ١٩٨٣ ـ ٦ شباط ١٩٨٤ .

لقد انعقد مؤتمر حركة امل في نيسان ١٩٨٣ برغم كافة المراهنات من الداخل والخارج على انه لن يعقد وعلى ان الحركة لن تقوى على الوقوف والصمود بعد الاجتياح الاسرائيلي الزلزال للبنان وانهيار كافة الاحزاب والتنظيمات على الساحة الوطنية. ولا ننسى ان عدة قوى دعت إلى سلوك خط سياسي مختلفٍ في التعامل مع الوقائع السياسية الجديدة على الأرض.

ولا شك ان عقد المؤتمر بحد ذاته كان قراراً على قدر كبير من الأهمية لتوجيه مسار الاحداث لاحقاً وكان قراراً على مستوى المسؤولية التاريخية اذ كان معناه الحقيقي توحيد الصف وتنظيمه في سبيل تنظيم المواجهة مع الاحتلال الاسرائيلي وامتداداته في الداخل.

ولقد انعقد هذا المؤتمر في ظل قرارين متناقضين أساسيين :

ـ قرار المقاومة الذي اتخذ في مهرجان تغييب الامام الصدر في ٣١ آب ١٩٨٢ .

ـ وقرار الحكم بالدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل بدأت في ١٩٨٢/١٢/٢٨ في خلدة بين الوفد اللبناني برئاسة السفير انطوان فتال والوفد الاسرائيلي برئاسة دايفييد كيمحي وبحضور الوفد الاميركي برئاسة موريس درايبر.

وحركة امل حددت خيارها بين هذين الخطين منذ اللحظة الأولى عندما رفض رئيسها مبدأ المفاوضات مع اسرائيل ودعا لانسحاب اسرائيلي شامل غير مشروط وفقاً لقراري مجلس الأمن ٥٠٨ و ٥٠٩ وإلى التمسك باتفاقية الهدنة.

وهذه الفترة تمثل أيضاً القمة في عملية التسلط على الحكم وأدواته التي اطلق عليها اسم **الهيمنة** وهي الفترة التي شهدت هيمنة كتائبية لا حدود لها على كافة اجهزة الدولة وبشكل خاص الاجهزة الامنية والاعلام وكافة المرافق الحيوية الاخرى كما ان « القوات اللبنانية » الكتائبية بدأت حملة تصفيات واعتقالات تدريجية بعد ان كانت انتهت من مجازر صبرا وشاتيلا **وبدأت عملية امتداد إلى كافة المناطق اللبنانية مترافقة مع ابشع أنواع الممارسات بحق المواطنين من كافة الفئات خاصة في الضاحية والجبل** حتى أصبح الخروج إلى الشارع شبه محظور على كل مواطن لم يبارك الاحتلال الاسرائيلي ووضعه لحزب الكتائب وصياً على الحكم في البلاد.

وفي ايار ١٩٨٣ تم توقيع الاتفاقية المعروفة باتفاق ١٧ أيار بين الحكم اللبناني واسرائيل بعد انتهاء مفاوضات خلده وكريات شمونة بهذا الصدد وهذه الاتفاقية جاءت لتكرس

الاحتلال الاسرائيلي للبلاد أمراً واقعاً وتضفي عليه شرعية قانونية ودولية وجاءت ايضاً تكرس المخططات الاسرائيلية للبنان (الاتجاه للتقسيم).

وهذه الفترة ايضاً شهدت تواجداً كثيفاً للقوات المتعددة الجنسيات التي بررت مهمتها بدعم الشرعية « وكانت حقيقة تدعم التوجهات الاسرائيلية وتحاول اقامة حكم لبناني تابع تماماً لخط السياسة الاسرائيلية الاميركية من ضمن خطة اميركية واضحة بجعل لبنان منطقة نفوذ لها تحت الوصاية الاسرائيلية. وكثافة تواجد القوات المتعددة والاميركية خاصة كانت تلاحظ بسهولة على الشواطيء اللبنانية حيث وصل عدد القطع البحرية إلى أكثر من ١٧ قطعة بين حاملات طائرات ومدمرات وغيرها.

وكان ميزان القوى في هذه المرحلة مختلاً بشكل رهيب حتى ان أمين الجميل وخلال زيارته للولايات المتحدة في تموز ١٩٨٣ هدد بقصف دمشق مستنداً إلى أن الولايات المتحدة وريغان يدعمانه بشدة وبقوة.

وقد تعرضت الضاحية بشكل خاص لحصار شديد ومحاولات ترهيب واخضاع واعتداء على كرامة المواطنين ودخل السلاح الكتائبي بكثافة إلى الضاحية خاصة واصبحت الكنائس امكنة لتكريس السلاح (المريجة) ولانطلاق عمليات القتل والخطف كما تعرضت لمحاولات تهديم للبيوت وطرد للناس في مخطط كان يستهدف اقتلاعها استكمالاً لمشروع

بيروت الكبرى الذي اعده أمين الجميل وحزبه ـ وفي هذا الإطار أيضاً أتت أحداث وادي أبو جميل (مدرسة الاليانس) التي كانت تهدف لاقتلاع فئة بأكملها من بيروت وأبعادها إلى مناطق أخرى.

وتتوج كل ذلك بمحاولة منع الحركة من اقامة مهرجان في الذكرى الرابعة لتغييب الامام الصدر هذا المهرجان الذي كانت السلطات الكتائبية تعلم أنه سيكون استفتاءاً جماهيرياً ضخماً سيفضح ممارسات الكتائب وتسلطهم على الحكم والمؤسسات بحماية اسرائيلية.

وبدأت حرب الضاحية من هذه الشرارة ثم تبعتها حرب الجبل بعد أسبوع واحد فقط لتبدأ أولى مراحل الهزيمة الكتائبية وهزيمة المشروع الاسرائيلي.

الخطوات التي اتخذتها الحركة في هذه الفترة:

بمواجهة الاحتلال الاسرائيلي والهيمنة الكتائبية المدعومة من القوات المتعددة اتخذت الحركة سلسلة مواقف سياسية وعسكرية تتلخص بما يلي:

أولاً: تصعيد عمليات المقاومة في الجنوب التي كانت تتزايد بسرعة تذهل العدو الاسرائيلي وتجعله في واقع العاجز عن المواجهة وهذه المقاومة اجبرت العدو الاسرائيلي على اعادة حساباته كلياً بالنسبة للوضع اللبناني وقد حركت الرأي العام

داخل الكيان الصهيوني نفسه الذي بدأ يطرح تساؤلات جديدة ومصيرية، وشكل الموضوع ارباكاً سياسياً هائلاً ومأزقاً عسكرياً بدأ العسكريون الاسرائيليون يشعرون بضخامته ولم تنفع عمليات التعذيب والاعتقالات والاجتياح في اخضاع هذه المناطق التي بدأت شرايينها تنتفخ بدم المقاومة وكان معتقل انصار شاهداً حقيقياً على ارادة أهلنا وشعبنا.

ثانياً: رفض اتفاق ١٧ أيار: وقد كان صوت الحركة الصوت الأول الصارخ بوجه هذا الاتفاق في ٢٢ أيار ١٩٨٣ كما قام المكتب السياسي للحركة باعداد دراسة تفصيلية عن مخاطر هذا الاتفاق على لبنان ككل وكان لموقف الحركة الاثر الاكبر في حشد وتعبئة كافة القوى الوطنية والاسلامية ضد هذا الاتفاق.

ثالثاً: الدعوة للحوار الوطني: وموقف الحركة هذا كان دائماً الملازم لرفض الاتفاقات مع اسرائيل من ضمن نظرة حركية تقدم للمسيحيين البديل عن اسرائيل في وحدة وطنية حقيقة وقد كررت الحركة هذه الدعوة في كل منعطف أساسي مرت به البلاد في هذه الفترة.

رابعاً: تنظيم المواجهة في العاصمة مع الحكم وحزب الكتائب وقواته وارتكز هذا التنظيم على العناصر التالية:

أ) ـ حشد كافة الطاقات بوجه مشروع الهيمنة عبر عمل سياسي مكثف شمل ترتيب اتصالات سياسية بكافة الفئات

والطوائف خاصة قيادات الاحزاب الوطنية أي توحيد الموقف الاسلامي والوطني تحت نفس الشعارات والعناوين.

ب) - اعلان بيان التحالف مع الحزب التقدمي وجبهة الخلاص الوطني ويكتسب هذا التحالف أهميته لانه حمل المعارك المتفرقة في بيروت والضاحية والجبل الى معركة موحدة على المستوى الوطني كله.

جـ) - تعبئة اعلامية سياسية مكثفة هدفت لفضح الأسس التي يرتكز عليها الحكم وتنظيمه لادواته في مواجهة مع الشعب، وقد كان لبيانات وتصريحات الحركة بشكل خاص الاثر الأكبر في تجييش واستثارة المشاعر الوطنية والاسلامية مما أدى إلى قيام كتلة شعبية متراصة متحلقة حول الحركة وعناصرها. ومن الضروري القول ان كل وسائل الاعلام من صحف واذاعات وغيرها كانت تحت الرقابة وقامت معارك كبيرة.

د) - تسليح الناس في الأحياء وتنظيمهم استعداداً للدفاع عن انفسهم وقيادة معارك شعبية أساسية ناجحة ضد ممارسات الحكم (الاليانس) وحماية المناطق الشعبية من الارهاب الكتائبي «القواتي».

كل ذلك في اطار التحالف مع سوريا الذي يعطي العمق والبعد الاستراتيجيين لكافة الخطوات.

وبمقابل عملية الاجتياح للضاحية التي قام بها جيش

الكتائب في ٢٨ آب واحتلال مقر قيادة الحركة في برج البراجنة نظمت الحركة انتفاضتها الشهيرة في بيروت الغربية حيث استولت على التلفزيون وكان الهدف من الانتفاضة اعادة العاصمة إلى قرارها الوطني واخراجها من تحت النير والعدوان الكتائبيين إلا ان الحكم نظم هجوماً مضاداً على بيروت في ٣٠ آب بتغطية مباشرة من قيادات بيروتية كانت آخذة على نفسها تعهدات بحماية قرار العاصمة واقناع الحكم بتقديم تنازلات على الصعيد السياسي والحركة لم تؤخذ بالخديعة انما هنالك جملة أسباب وعوامل موضوعية جعلت الحركة تنسحب من شوارع بيروت الغربية أهمها:

- وحدة الصف الاسلامي ومحاولة كسب الاقطاب في بيروت إلى جانب المعركة الوطنية.

- ضعف التسليح والتنظيم الحركي في هذه الفترة نسبة إلى ضخامة المهمات المطروحة فالأمن في العاصمة موضوع حساس للغاية ولم يكن بالامكان تسلمه بمؤهلات تنظيمية وتسليحية متواضعة خاصة ان الموضوع يطرح مواجهة شاملة مع الجيش الذي كان موالياً لأمين الجميل ولم تكن الحركة استطاعت بعد خلق تنظيمها داخله نتيجة لعدة عوامل سياسية وتنظيمية.

ولم يكن فشل هذه الانتفاضة عامل إحباط ويأس بل على العكس من ذلك لعب دوره في عملية دفع للامام خاصة ان ديناميكية الحركة سمحت لها بسرعة باستيعاب الدروس على الأرض.

كذلك هزيمة القوات (جعجع) في الجبل خلقت حافزاً قوياً للاستمرار في تنظيم المواجهة والصمود وقد لعب صمود الضاحية دوراً كبيراً في الحفاظ على انتصار الجبل وكان تلاحمهما وتحالفهما الذي كلف الكثير من التضحيات الأساس في فرض مؤتمر الحوار الوطني على أمين الجميل وفي فرض اعتراف كافة القوى السياسية بالحركة ممثلاً أساسياً للقوى الوطنية والاسلامية.

وهكذا انعقد مؤتمر الحوار الوطني في جنيف حيث تمثل الصف الاسلامي برئيس الحركة ورئيس الحزب التقدمي وليد جنبلاط إضافة إلى عسيران وكرامي وصائب سلام.

واهمية هذا المؤتمر انه جاء في سياق الدعوات المتكررة للحركة إلى الحوار الوطني من أجل مواجهة واقع الاحتلال بموقف لبناني موحد وهو يشكل منعطفاً سياسياً كبيراً إذ انه فرض حركة أمل وجبهة الخلاص الوطني طرفاً أساسياً بانتزاع اعتراف ليس فقط قوى الحكم التقليدي إنما أيضا اعتراف القوى الدولية.

وقد استبقت الحركة بداية المؤتمر بسلسلة استشارات لكافة الفعاليات المهنية والثقافية وعقد رئيس الحركة عشرات الاجتماعات لمناقشة طرح الحركة تمحورت كلها حول ورقة العمل التي قدمها الامام الصدر عام ١٩٧٧ وهكذا وصلت الحركة إلى مؤتمر الحوار مزودة بحصيلة استشارات شعبية تغطي كافة القطاعات وكان الامر تأسيساً لممارسة سياسية جديدة على

الساحة الوطنية.

ولم يكن توازن القوى يسمح بحسم كافة الامور في في هذا المؤتمر لكن الموضوع الأساسي الذي احتل مركز الصدارة في كافة المناقشات هو تحرير الجنوب والغاء اتفاق ١٧ أيار والبيان الختامي لهذا المؤتمر بالرغم من انه لم يحسم الأمور إلا أنه تضمن اتفاقاً على هوية لبنان العربية اعتبر وقتها انتصاراً كبيراً للتيار الوطني كما تضمن اتجاهاً لالغاء اتفاق ١٧ أيار وذلك عبر الاشارة إلى جولة لرئيس الجمهورية على عدة دول اجنبية للقيام بجولة استشارات حول هذا الموضوع.

والمؤتمر كان مناسبة مهمة لظهور الحركة على المستوى الدولي وكان فرصة إعلامية ضخمة لايصال صوت الجنوب ومقاومته إلى كل انحاء العالم عبر سلسلة مؤتمرات صحفية عقدها رئيس الحركة كما ان المؤتمر قدم مناسبة جيدة لبلورة موقف وطني اسلامي موحد إلا انه كان واضحاً ان مسافة كبيرة لا تزال أمام الحركة واتجاهها لاحتلال الدور القيادي على الساحة اللبنانية.

وبالرغم من الاتفاق في جنيف على تثبيت وقف اطلاق النار فان الحالة الامنية كانت تزداد تدهوراً خصوصاً في الضاحية الجنوبية التي اشتد عليها الحصار والقصف وعرف أهلها أصعب الايام تحت نيران مدفعية الدبابات التي كان الجيش يمطرهم بها ويبدو ان رحلة أمين الجميل إلى واشنطن بعد مؤتمر الحوار الوطني لم تساهم باقناعه بضرورة إلغاء اتفاق ١٧ أيار بل على العكس من ذلك اعلن ريغان عدة مواقف متصلبة

خصوصاً حول بقاء القوات المتعددة الجنسيات في لبنان هو ووزير خارجيته جورج شولتز ولهذا التصلب الاميركي سبب واضح لم يفهمه أمين الجميل وهو ان ريغان جاء إلى الحكم تحت شعار أميركا القوية لكن وجد نفسه ينهار خصوصاً بعد تفجير السفارة الاميركية في بيروت والتي تبعها بعد أشهر قليلة تفجير لمقر قيادة المارينز ومقر قيادة وحدة المظليين الفرنسيين وهذه الضربات كلفت الاميركيين الكثير على الصعيدين البشري والمعنوي خاصة ان تفجير السفارة الاميركية اطاح بأهم رجال المخابرات الاميركية في الشرق الأوسط وقد اعتبر أمين الجميل ان التصلب الاميركي يمثل ضوءاً أخضر بالنسبة له لفرض إرادته بالقوة خصوصاً ان الولايات المتحدة لم تبخل عليه بالسلاح والذخائر ولم يقم أي حساب لوضع الخزينة وامكانياتها حيث بلغت مصاريف السلاح ٤ مليارات دولار في سنة واحدة من هذا وبعد عودة الجميل من جولته الخارجية تصاعد التوتر في الضاحية وبلغ ذروته في عملية « حي فرحات » حيث خاضت الحركة ضد الجيش اللبناني الفئوي ومحاولة اجتياحه للضاحية معارك ضارية انتهت بانتصار معنوي كبير للحركة التي استطاعت بصمودها ان توقف العملية وتسقط رهانات أمين الجميل لكن هذه المعركة لم تكن حاسمة والفترة التي تلتها كانت فترة تحضيرات عسكرية مكثفة من الجيش لعملية كبيرة على الضاحية وبنفس الوقت كانت الحركة مع أهلها في الضاحية تحاول توفير مقومات الصمود والتحضير للرد. وقد حذرت الحركة كافة الاطراف من عملية اجتياح الضاحية

وخلقت مناخاً وطنياً عاماً مؤيداً للضاحية وصمودها حتى اضطر رئيس الحكومة انذاك شفيق الوزان ان يعطي تطمينات هوائية من ان الضاحية لن تقتحم لكي يبقى ولو بعض الغطاء الاسلامي عليه.

على الصعيد الداخلي من المهم ان نشدد ان مرحلة الصعود هذه تميزت بعوامل أساسية من المفيد وضعها على المشرحة اليوم:

وحدة الموقف الاسلامي والوطني وهذا الموقف بدأ بالتبلور حول حركة أمل التي اصبحت مركز الاستقطاب الرئيسي في العاصمة، والانظار تتجه إلى التحالف بين الحركة والحزب التقدمي الاشتراكي الذي بدأ يصنع الانتصارات. ويهز كرسي بعبدا.

تلاحم الحركة مع اهلها في الضاحية وبيروت الغربية باستعداد للعطاء والتضحية قل نظيره وأسباب هذا التلاحم لا ترجع إلى الشعور بالخطر الداهم على المسلمين والشيعة بشكل خاص فحسب بل أيضاً إلى الخلفية التاريخية والعقائدية للحركة وإلى ما يرمز إليه قائدها الامام الصدر من ثورة وانتفاضة حية في ضمير كل محروم.

الدعم السوري لمعركة الضاحية والجبل وقد برز بمختلف الاشكال السياسية والمعنوية والعسكرية وقد لعبت سوريا دوراً قومياً مهما في الحفاظ على الجبل والضاحية من السقوط وساهمت

مساهمة أساسية في دعم الحركة وتوجهاتها بالرغم من ان العرب بشكل عام كانوا قد بدأوا باللعب على الاوتـار المذهبيـة و بدأوا محاولات شق الصف الواحـد ووصم ما يحـدث في بيروت عـلى انه تعبير عن « الارهاب الشيعي ».

ولا بد أيضاً من الاشارة إلى التماسك الحركي الداخلي وإلى البطولة النادرة والشجاعـة الفائقـة للحركيـين على محـاور القتال هؤلاء الذين كانوا يواجهـون المارينـز بكل معـداتهم وتجهيزاتهم بصدور عاريـة ولكن بقلوب مفعمة بـالايمان ومستعـدة للشهادة وتعليقـات الصحـافـة مليئـة بمئـات الامثلة عن هؤلاء الشبـاب الذين يقفون حفاة الاقدام على محاور القتـال همهم الدفـاع عن كـرامتهم وكرامـة ضـاحيتهم هؤلاء الـذين لم تـرهبهم قـذائف نيوجرسي ولا الخطوط الحمر التي رسمتها.



الفترة الثانية

فترة الانتصار وعملقة الحركة

من انتفاضة ٦ شباط ١٩٨٤ حتى الانسحاب الاسرائيلي١٦ شباط ١٩٨٥

لا نستطيع ان نحصر فقط جذور أو مسببات انتفاضة ٦ شباط بعملية القصف الوحشية التي تعرضت لها الضاحية الجنوبية ابتداء من مساء الخميس ٢ شباط ١٩٨٤ برغم ان هذه العملية كانت الدافع المباشر للأنتفاضة التي تعتبر من أهم الاحداث السياسية في تاريخ لبنان الحديث ولكن الشيء المؤكد هو ان هذه الانتفاضة كانت الرد السياسي العسكري من حركة أمل وحلفائها على كافة العوامل التي شكلت أسلوب ونهج حزب الكتائب اللبنانية منذ بداية تحالفه مع العدو الاسرائيلي.

ان اقتلاع الضاحية نهائياً من عمق العاصمة كان بنظر الكتائب السبيل الوحيد لاستمرار هيمنتهم على لبنان وتنفيذ مشروعهم الذي يعتبر البلاد وطناً للمسيحيين. كما انه يفتح الباب على حصار الجبل وتركه يختنق بشكل بطيء تمهيداً لانقضاض عليه من قبل الجيش اللبناني الذي كان يتشبع بتعليمات الخبراء الاميركيين وبذلك يمكن ان تنتهي المعارضة للمشروع الاسرائيلي الكتائبي للبنان. وهذا ما يفسر أبشع

جريمة بحق المدنيين اذ ان سكان الضاحية الذين لا يقلون عن ربع سكان لبنان بدأوا يتعرضون وعلى مدى ١٨ ساعة متواصلة لقصف مدفعي ولقصف دبابات يستهدف ازالة أي أثر للحياة وكل أثر للعمران.

ـ بقي الحكم اللبناني وبرغم اجواء مؤتمر الحوار وبرغم كل ما حدث في البلاد متمسكاً باتفاقية ١٧ أيار أي متمسكاً بتشريع الوجود الاسرائيلي في لبنان وربما معتبراً هذا الوجود ضمانة له مع ما يعنيه ذلك من اخراج للبنان من محيطه الطبيعي وقد استند الحكم في نظرته إلى وعود أميركية وتعهدات من الرئيس الاميركي الذي كان يريد استثمار نتائج الاجتياح الاسرائيلي لتحقيق سيطرة اميركية على شؤون الشرق الأوسط استكمالاً لتوجهات اتفاقات كامب ديفيد واخراج السوفيات من المنطقة.

ـ لقد اعطت المقاومة النامية وخلال عام ١٩٨٣ تعبيراً شعبياً عن القرار برفض الاحتلال رفضاً قاطعاً ورفض نتائج الاجتياح على كافة الصعد إلا أن هذه المقاومة كانت تفتقر إلى العنصر الذي يجعلها مشروعة كقرار وطني.

من هنا اتخذت حركة أمل قرارها في ٦ شباط بالانتفاضة وتحرير العاصمة بيروت من النير الاسرائيلي الكتائبي واستعادتها لاهلها أي قراراً وطنياً مقاوماً.

وهذه الخطوة لم تكن لتتم لولا الجهد الكبير الذي بذلته الحركة

في التنظيم وفي العلاقة مع القاعدة الشعبية وفي عملية تأطير لفئات كبيرة حول برنامج المواجهة. ولا داعي لذكر تفاصيل ويوميات هذه الانتفاضة انما يجب الاشارة إلى عناصر موقف الحركة خلالها:

- صمود وقتال شرس دفاعاً عن الضاحية منع بشبه معجزة لواءين من الجيش مجهزين بالدبابات والمدفعية والملالات من التقدم ولو متر واحد على كنيسة مار مخايل.

- دعوة العسكريين الوطنيين من جميع الطوائف إلى الالتحاق بثكنات المنطقة الغربية والمناطق التي لا تقع تحت سيطرة القوات الكتائبية وإلى رفض أوامر قيادتهم العسكرية والسياسية أي الالتحاق بالمشروع الوطني وقد لبى أكثر من نصف الجيش هذا النداء خلال يوم واحد واصدر اللواء الأول في البقاع بياناً ثم تبعه اللواء السادس في بيروت وبعدها بدأ العسكريون الالتحاق بهذا اللواء وعملوا على تنظيم انفسهم بمساعدة الحركة وخاصة موضوع الرواتب والتجهيزات.

- تم التنسيق مع كافة الاحزاب والتنظيمات والقوى التي دعيت جميعها إلى الاجتماع في منزل رئيس الحركة للاتفاق على خطة عمل بعد ان تحررت العاصمة.

- الدعوة لاستقالة الوزراء الوطنيين من الحكومة ثم تبعتها الدعوة لاستقالة أمين الجميل أو اختصار مدة ولايته.

- الحفاظ على المسيحيين في بيروت الغربية وعدم الانجرار

وراء أي ردود فعل ثأرية من شأنها اجهاض المشروع الوطني وادخال الانتفاضة في الأتون الطائفي.

ـ الحفاظ على مقرات البعثات الديبلوماسية وعلى كافة المؤسسات الخاصة.

ـ تسليم الأمن للجيش وقوى الأمن الداخلي وعدم دخول الاحزاب والتنظيمات في دهاليز أمن بيروت والحفاظ على حريات وكرامات المواطنين من المهانة عبر توفير الأمن والطمأنينة لهم.

ـ الغاء اتفاق ١٧ أيار وخروج القوات المتعددة الجنسيات من البلاد.

ـ انتزاع الاعتراف بالمقاومة ووضع اجهزة الاعلام (تلفزيون تلة الخياط والاذاعة) بتصرف هذه المقاومة.

هذه العناصر كونت مجتمعة روح ٦ شباط التي صنعت تاريخاً جديداً للبلاد.

بعد هذه الخطوة الأولى استكملت العملية بتحرير منطقة الشحار الغربي بالتعاون ما بين الحزب التقدمي وحركة أمل والجيش الخارج على القيادة المجرمة.

وبعد ان وجد الحكم سلطته تنحسر وتتراجع عقد اجتماعاً لمجلس الوزراء في الخامس من آذار ١٩٨٤ وأعلن قراره بالغاء اتفاق ١٧ أيار وقبوله العودة إلى مؤتمر الحوار الوطني بعد عقد قمة بين الرئيسين الأسد والجميل، وهكذا انعقد مؤتمر لوزان في

١١ آذار ١٩٨٤ وكان يضم نفس الاطراف التي شاركت في مؤتمر جنيف.

وقد تركزت جلسات هذا المؤتمر على موضوع دعم المقاومة ووحدة البلاد والاصلاح السياسي ولم يستطع المؤتمر برغم الجهود الكبيرة التي بذلت خاصة الجهود السورية للتقريب بين وجهات النظر من اجل التوصل إلى نتائج أساسية على صعيد الاصلاح السياسي واكتفى برغم طول مدة انعقاده باصدار بيان ختامي يتضمن انشاء هيئة تأسيسية لوضع مشروع دستور جديد للبلاد وشدد على معالجة الناحية الامنية.

وقد طرحت الحركة في هذا المؤتمر طرحاً سياسياً مستنداً إلى ورقة عمل الإمام الصدر لعام ١٩٧٧ وبشكل خاص المباديء التالية:

- دعم المقاومة الوطنية واعتبارها أساس التحرير.
- رفض تقسيم لبنان وكل صيغ الكانتونات.
- رفض صيغة ١٩٤٣ وإلغاء الطائفية السياسية.

وقد انقسم مؤتمر لوزان إلى تكتلين مسيحي واسلامي حيث أجمع المسلمون على ورقة عمل واحدة أساسها الغاء الطائفية بينما أصرّ المسيحيون على التمسك بالأمتيازات وبصيغة ١٩٤٣ معدلة بعض الشيء وأعلن فرنجية سقوط جبهة الخلاص الوطني التي انتهت مهمتها حسب تعبيره.

ومن الضروري الاشارة إلى أن فشل مؤتمر لوزان في التوصل

إلى صيغة وفاقية لم يكن ناتجاً عن تباعد وجهات النظر انما أيضاً عن بروز القوات اللبنانية بقيادة فادي افرام كتيار سياسي خارج على قرار أمين الجميل وحزب الكتائب وقد قامت القوات بتفجير الوضع الامني خلال فترة انعقاد المؤتمر تفجيراً هائلاً بقصفها لكافة المناطق السكنية في بيروت والضاحية التي عاشت أياماً صعبة جداً وسقوط أكثر من مئة قتيل ومحاولة القوات اللبنانية هذه كانت تسير ضمن إطار المباديء التالية:

- رفض الغاء اتفاق ١٧ أيار.
- دعوة للتحالف مع اسرائيل.
- دعوة لاعتماد صيغة الكانتونات وموقف القوات هذا يعيد الحوار إلى نقطة الصفر لكنه كان يؤذن ببداية تغيرات مهمة على صعيد المناطق الشرقية من بيروت.

على صعيد الجنوب وبعد انتصار السادس من شباط عرفت المقاومة نمواً هائلاً تمثل بزيادة عدد العمليات اليومية على الجيش الاسرائيلي زيادة كبيرة وأصبح عددها يتعدى شهرياً مئة عملية وانخرطت قرى بأكملها في عملية مواجهة وعملية التفاف شعبي كبيرة. وأصبح الجنوب يتصرف بتماسك هائل في كل مرة يقوم فيها الجيش الاسرائيلي بعمليات اعتقال أو دهم فكانت كافة القرى والمدن تهب للمناصرة ولم تعد المقاومة محصورة بنقطة أو منطقة انما شملت كافة المناطق في الجنوب والبقاع الغربي وراشيا. كما ان العمليات الاستشهادية أصبحت نموذجاً للسلاح الذي لا تستطيع إسرائيل قهره أو

ضبطه وتلقت إسرائيل ضربات موجعة بدأت معها تعيد حساباتها في كل الوضع برغم اغلاق بوابات العبور والطرقات إلى الجنوب لعزله عن بقية المناطق اللبنانية. إلى ذلك خلقت المقاومة داخل المجتمع اللبناني فكراً سياسياً جديداً عمل على استقطاب فئات كثيرة من مختلف الطوائف وبدا واضحاً ان هذا الخط التصاعدي سيعطي ثماره قريباً جداً.

وقام رئيس الحركة فور انتهاء مؤتمر لوزان بزيارة رسمية لفرنسا بناء على دعوة رئيسها فرانسوا ميتران وكانت مناسبة لتكريس البعد الدولي للحركة ورصيدها ومناسبة أهم للحصول على الدعم الفرنسي لوجهة نظر الحركة حول الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب وقد اكد الرئيس الفرنسي لرئيس الحركة استعداد فرنسا لزيادة عدد قواتها العاملة ضمن إطار قوات الطواريء الدولية مساعدة في تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٢٥ ولتحقيق الانسحاب الاسرائيلي الشامل من الجنوب.

وهذه الزيارة اكتسبت أهمية خاصة أيضاً لاظهار الوجه الحركي عالمياً خصوصاً بعد ان بدأ الكلام يكثر على الارهاب الشيعي « في وسائل الاعلام العالمية ».

في ٣٠ نيسان ١٩٨٤ تم تشكيل حكومة الاتحاد الوطني وحددت المراسيم في الوقت الذي كان رئيس الحركة يستعد للتوجه للشام. وقد رفضت الحركة بلسان رئيسها تركيبة الحكومة لانها اعتبرت ان هذه التركيبة لا تأخذ بعين الاعتبار وضع الجنوب وشؤونه والحركة اتخذت قراراً بالمشاركة في الحكم

بشخص رئيسها بعد ان تم انشاء وزارة دولة لشؤون الجنوب والاعمار.

ولا شك ان تجربة الحكم كانت مطلوبة للحركة بالدرجة الأولى لوضع الجنوب في مركز القرار السياسي ثم لكسر احتكار أدوات الحكم والهيمنة عليها من قبل فئة معينة عنوانها المارونية السياسية. وبتلخيص شديد يمكن النظر إلى تشكيل الحكومة كخطوة متقدمة جداً بالنسبة لوضع الحركة ولتوازن القوى في البلاد ككل.

فهذه الحكومة جاءت بأرجحية وطنية وتضم معظم الاقطاب الوطنيين الذين يتمتعون بدعم حقيقي من الشعب وهي بهذا المعنى جاءت تكريساً لانتصار الخط الوطني وتصاعده.

ان برنامج هذه الحكومة (البيان الوزراي) تضمن تصوراً إصلاحياً شاملاً ومتقدماً على كافة المشاريع السياسية التي طرحت سابقاً كمشاريع تسوية خاصة لجهة الغاء الطائفية. في تقييمنا لتجربة هذه الحكومة يجب التشديد على الأمور التالية:

ـ ان هذه الحكومة ان لم تستطع تحقيق برنامج إصلاح جذري إلا انها عطلت هيمنة الكتائب ورئيس الجمهورية بالذات على السلطة والقرار السياسي ومنعت بالتالي أي إمكانية التفاف من قبل الحكم على مكتسبات انتفاضة ٦ شباط والمقاومة.

ـ قدمت هذه الحكومة بفضل وجود الحركة فيها دعماً سياسياً

كبيراً للمقاومة في الجنوب واعادت توجيه السياسة الخارجية للبنان خاصة انها حملت قضية الجنوب عدة مرات إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن وبشكل خاص زيارة رئيس الحركة للأمم المتحدة لطرح قضية الجنوب مع ما لهذه الزيارة من أثر سياسي ومعنوي هائل.

ـ قدمت وزارة الجنوب دعماً أساسياً للمقاومة الجنوبية وساهمت بفعالية في زيادة طاقتها وامكانياتها وتنظيمها.

ـ تم الغاء المراسيم الاشتراعية التي هدفت لتكريس الهيمنة المارونية الكتائبية على الدولة والبلاد. وبشكل خاص تم الغاء قانون الدفاع الذي صدر بالمرسوم الاشتراعي ١٠١ والذي جعل من قائد الجيش حاكماً عسكرياً منفرداً واعطاه صلاحيات مطلقة وهذا ما سمح له بتسخير الجيش لحسم الصراعات الداخلية والقيام بعملية اجتياح الضاحية.

ـ تم وضع قانون جديد للدفاع يحفظ التوازن السياسي العسكري في البلاد في حدود دقيقة جداً عبر انشاء مجلس عسكري يضم ممثلين عند كافة الطوائف وقد وضع هذا القانون الامور الاساسية المتعلقة بالجيش في أيدي هذا المجلس العسكري منعاً للتفرد بالقرار وكان من نتائج هذا الوضع المباشرة ان توقفت صفقات السلاح مع الولايات المتحدة بوجود مدير عام للادارة عضو في المجلس العسكري ضمن التوجهات الحركية.

ـ تم انشاء مديرية أمنية جديدة تتمتع بصلاحيات واسعة وسمّت الحركة مديراً لها وذلك للتوازن مع مديرية الأمن العام ومديرية المخابرات وموازنة هذه المديرية الجديدة تساوي تماماً موازنة الأمن العام.

ـ تمت عدة تعيينات إدارية جديدة احدثت ضجة سياسية كبيرة خاصة وصول حركي إلى المديرية العامة للاعلام.

ـ تم تشكيل هيئة للاصلاحِ الدستوري من ١٦ عضواً ولجنة لوضع قانون جديد للجنسية إلا أن موقف رئيس الجمهورية الرافض لأن يسجل على نفسه ما يعتبره تنازلات أطاح بامكانية إجتماع هذه الحكومة وجاءت قضية المعلمين المتعاقدين لتفجر الوضع داخل الحكومة وتبرز حقيقة نوايا رئيس الجمهورية المتشبث بالطائفية السياسية حتى على مستوى وظائف الرتب الدنيا وقد تعطل العمل الحكومي واجتماعات الحكومة فترة طويلة من الوقت ودخلت البلاد في فترات تجميد وانتظار وأهم ما في تجربة الحكومة هذه هو زعزعة المارونية السياسية التي وجدت نفسها لأول مرة عاجزة عن تسخير أدوات الحكم لمصلحتها دون الأخذ بعين الاعتبار لوجود الاخرين، ومن الامثلة المهمة على ذلك إعادة العلاقات الديبلوماسية مع إيران التي قامت بها الحكومة بعد ان كان أمين الجميل قد قطعها أيام حكومة الوزان.

وتبقى أهمية حكومة الاتحاد الوطني بكونها أول محاولة جدية لارساء حد أدنى من التوافق اللبناني المطلوب لاظهار موقف

موحد تجاه الاحتلال الاسرائيلي وخلق المناخ الذي يسمح للمقاومة باستثمار الانتصار الذي تسجله على الأرض. وقد كانت الرؤية تتطلب موقفاً موحداً ووفاقاً داخلياً. ورغم كل الخلافات التي كانت تعصف بهذه الحكومة إلا أنها نجحت دولياً باظهار موقف لبناني موحد تجاه الاحتلال الاسرائيلي (مع نشاز صوت القوات) وتجاه العلاقة مع إسرائيل وهذا الموقف أجبر اسرائيل على إغلاق مكتبها في ضبيه ١٩٨٤/٧/٢٥ وكان ذلك يشير إلى بداية النهاية في الموضوع.

كذلك قامت حكومة الاتحاد الوطني بدراسة وتطبيق عدة خطط امنية وتم فتح طريق الساحل الذي كان مطلباً حيوياً للجنوبيين كافة بعد ان أغلق لمدة طويلة وسجلت نجاحات أمنية مهمة منها الغاء خطوط التماس وتسليم المنطقة الخضراء لوحدات من الجيش وفتح المعابر بين شطري العاصمة.

لكن هذه النجاحات المحدودة لم تكن قادرة على ضبط ولجم عناصر التفجير الكامنة في الوضع الداخلي وبشكل خاص كانت القوات اللبنانية تتخذ مزيداً من المواقف المشنجة ـ وتدعو للتقسيم والكانتونات.

في الوقت الذي بدأت تظهر في بيروت الغربية انقسامات وخلافات اتخذت طابعاً مذهبياً وفئوياً وأخذ الوضع الأمني في الغربية بالتدهور سريعاً نتيجة لواقع الفلتان وعجز قوى الأمن واللواء السادس (السياسي) عن ضبط هذا الواقع وترديد

حالات انقسام مذهبية بدأت عدة تيارات تغذيها وتنميها. كما ظهرت أولى الصراعات بين حركة أمل والفلسطينيين باشتباكات في المخيمات إلاّ أنها كانت توحي بتدهور حاد للعلاقات بين الحركة والفلسطينيين. وأمور العاصمة الأمنية كانت دائماً موضع اهتمام الحركة بحكم مسؤوليتها المعنوية المباشرة إلا ان عناصر بالغة التعقيد ذات علاقة بالتركيب الداخلي للحركة من جهة وبعلاقاتها مع الاطراف الأخرى الموجودة على الساحة من جهة أخرى لم تكن تسمح للحركة بأن تحسم الوضع الأمني وكانت باستمرار تقوم بأعمال التنسيق بين مختلف الفئات وتحذر من مغبة استمرار هذا الوضع المتفاقم يوماً بعد يوم الذي بدأ يتحول موضع شكوى وتذمر يومي وهاجساً لجميع المواطنين. وبالاخص موضوع خطف المسيحيين وتنامي عدد السرقات والاعتداءات على مؤسسات خاصة.

كما ان الحكم حاول اللعب على الأوتار المذهبية في بيروت الغربية مصوراً ان الشيعة يريدون ابتلاع غيرهم من الطوائف الاسلامية حتى بدأت تظهر في الخطب السياسية للعديد من الشخصيات البيروتية بوادر مذهبية تنذر بأشد العواقب.

شهدت الفترة الاخيرة من سنة ١٩٨٤ تطورات سياسية مهمة تتلخص بالخطوط التالية:

ـ تأزيماً في العلاقة بين أطراف حكومة الاتحاد الوطني خاصة الحركة والحزب التقدمي من جهة مع أمين الجميل المماطل في تنفيذ بنود البيان الوزاري وكان من الطبيعي انعكاس هذا

التأزم مواجهة على الأرض تؤثر مباشرة على الحالة الامنية خاصة في العاصمة بيروت التي شهدت عدة حالات توتر آني من تراشق مدفعي إلى قتال على خطوط التماس مع إغلاق معابر وإثارة موضوع المخطوفين.

- تصاعد المواجهة في الجنوب إلى ذروتها وبشكل خاص الهجمة الشرسة على حركة أمل ومسؤوليها حيث أصبح معتقل أنصار مليئاً بالحركيين الذين اعتقل العشرات منهم وبشكل خاص مداهمة حارة صيدا واعتقال المسؤول التنظيمي محمود فقيه ثم بعدها المواجهة مع القرى السبع في حالة اجتياح وحصار لهذه القرى اعلنت الحركة بعده وبلسان رئيسها الدعوة للاضراب العام في الجنوب ضد الاحتلال الاسرائيلي وإلى الاعتصامات في المساجد والحسينيات والكنائس وأقفل الجنوب بأكمله من صيدا إلى جزين والنبطية وصور وبنت جبيل وغيرها مؤكداً وحدته الوطنية الحقيقية والتي عبّر عنها الأب مبارك عون في قداس أقيم في جزين بكلمة قال فيها: « ان الذي يستجير بالاسرائيليين كمن يستجير بالذئب لحماية غنمه ».

وهذا الموقف الجنوبي كان أيضاً ذروة المواجهة السياسية مع إسرائيل حيث شعرت إسرائيل بعجزها عن الاستمرار في الاحتلال وفشل مخططها للتقسيم بين الطوائف وإقامة الدويلات العازلة.

وبدء مطالبة شديدة عند الرأي العام الاسرائيلي بالانسحاب الفوري نظراً لضخامة الخسائر البشرية التي تكبدتها إسرائيل

(٦٥٠ قتيلاً وأكثر من ثلاثة آلاف جريح) ونظراً لأن إسرائيل فقدت الكثير من سمعتها وصورتها في الخارج .

من هنا جاء قرار الانسحاب الاسرائيلي في ١٤ كانون الثاني ١٩٨٥ تتويجاً لانتصار المقاومة الجنوبية أسلوباً وفكراً ونهجاً وهذا الانتصار شعر به كل لبناني في كل الانحاء وكان له أكبر الأثر على كافة المستويات والقوى الداخلية ويعتبر بحق أهم حدث في التاريخ العربي المعاصر وانعكاس على موازين القوى الداخلية والاقليمية كان بالغ التأثير.

ومع بداية هذا الانسحاب في ١٦ شباط ١٩٨٥ اعتبر الجميع ان الازمة اللبنانية بدأت تطوي صفحتها وإن الشعار الذي أطلقه الرئيس السوري حافظ الأسد بفصل أزمة لبنان عن أزمة المنطقة يأخذ طريقه إلى التنفيذ وان البلاد ستستعيد عافيتها منهية الآثار العسكرية والسياسية لاجتياح ١٩٨٢ .



الفترة الثالثة:
تركيب الحلول أو الانتظار

من ١٦ شباط ١٩٨٥ وحتى اليوم:

خلال المرحلة الأولى من الانسحاب تم التفاهم على خطة دخول الجيش لمدينة صيدا، وقد ساهمت الحركة بشكل فعال في إعداد وتنفيذ هذه الخطة برغم كل صعوباتها انسجاماً وتأييداً للموقف الحركي الذي يعتبر التحرير ثمرة وحدة وطنية وموقف لبناني موحد، إلا أن مخاوف عديدة بدأت بالظهور خصوصاً بعد التصريحات الاسرائيلية التي بدأت تدعو أهالي جزين للالتحاق بالشريط الحدودي حيث بدأ المسؤولون الاسرائيليون يبدون أسفهم لحال المسيحيين ويعودون لفكرة الحماية المزعومة.

ومن المفيد الاشارة إلى أن جيش لحد بدأ بالانهيار في هذه الفترة انهياراً سريعاً هدد بنسف كل نظرية الترتيبات الامنية الاسرائيلية التي تقوم على عناصر ثلاث:

- شريط عازل تحت السيطرة الامنية لجيش لحد وعملاء اسرائيل.
- محطات انذار ومراقبة ومعدات وتجهيزات حديثة.

ـ حرية حركة للجيش الاسرائيلي داخل الأراضي اللبنانية أي ترك خطوط هذا الجيش مفتوحة.

وانهيار جيش لحد كان يهدد الموقف الاسرائيلي بأكمله لأنه سيقود بشكل أساسي إلى تبني وجهة النظر اللبنانية بتطبيق قرار مجلس الأمن الرقم (٤٢٥).

ومع بدء المرحلة الثانية في ٣ آذار من الانسحاب الاسرائيلي نفذت إسرائيل مجزرة في معركة استشهد فيها قادة المقاومة محمد سعد وخليل جرادي. وكانت هذه المجزرة ضربة كبيرة لحركة أمل بالذات عبرنا عنها بقولنا: (استشهد نصف الجنوب وعلى النصف الآخر إكمال التحرير).

ثم قامت انتفاضة القوات اللبنانية الأولى بقيادة سمير جعجع في ١٢ آذار ١٩٨٥ وكانت تعبيراً عن تغيير أساسي في موازين القوى نتيجة للانسحاب الاسرائيلي. إلا أن سمير جعجع اتجه بقواته إلى منطقة شرقي صيدا حيث نفذ عملية فرز سكاني وتهجير للمسيحيين خدمة لمخطط إسرائيل التي كانت تريد أخذ المسيحيين إلى الشريط الحدودي ليلعبوا دور (أكياس الرمل) لحماية (حدود اسرائيل الشمالية).

ومن الواضح ان عملية شرق صيدا كانت رداً إسرائيلياً مدروساً على الموقف الوطني الموحد للجنوب وكانت الطريقة الوحيدة لتدعيم جيش لحد بالرجال من أفواج العائلات المهجرة التي بدأت تغادر المنطقة متجهة إلى الشريط الحدودي.

وبرغم عنف معارك شرق صيدا والتهجير والفرز الذي حصل وقفت الحركة تدافع عن وجود المسيحيين في الجنوب صيانة للعيش المشترك. وفي هذا الصدد جاءت خطوتها بالحفاظ على (مغدوشة) وبإرجاع عدد كبير من العائلات إلى مناطق تواجدها رائدة ومعبرة تماماً عن موقفها بالنسبة للموضوع. كما اعتبرت الحركة ان جزين خط أحمر وهي ضد تهجير أهلها وطالبت بدخول الجيش اللبناني إليها وخروج جيش لحد الذي يستعملها رهينة في يده وأداة طيعة لخدمة أهداف (الحزام الأمني الاسرائيلي).

وبدا واضحاً بعد أحداث الجنوب هذه أن الموقف الاسرائيلي المتراجع سيؤدي إلى إعادة صياغة للموقف الاقليمي على أسس جديدة باتجاه تعزيز موقف سوريا. وأصبحت سوريا تمسك أكثر بأوراق الوضع اللبناني مؤكدة على سعيها لطي الملف اللبناني وفصل أزمة لبنان عن أزمة الشرق الأوسط.

وأصبحت انظار كل اللبنانيين متجهة إلى سوريا وإلى دورها في لبنان باعتباره الأكثر فعالية وقدرة على الانقاذ بعد سقوط كافة المراهنات الاقليمية الأخرى، وبعد تدهور الوضع الامني والاقتصادي في البلاد إلى درجة كبيرة.

لكن فترة ما بعد الانسحاب الاسرائيلي فتحت شهية أطراف كثيرة على الجنوب وبشكل خاص بدأت حملات الاستغلال الاعلامي والسياسي لانتصاره.

وفي نفس الوقت اعلنت الحركة موقفها برفض العـودة إلى ما قبل عام ١٩٨٢ واعتبـرت ان أمن الجنـوب قضيتها الـرئيسية ولن تسمح لأحد بـالتلاعب بـه نظراً لما يمكـن لأن يكـون لهذا الأمر من انعكاسات على مستقبل الجنوب وأهله.

وعقـدت عدة إجتمـاعات في دمشق جمعت في مكتب نـائب الرئيس السوري رئيس الحركة مع كافـة الاطراف والتنـظيمات بما فيها جبهـة الانقاذ وتم الاتفـاق على اعتبـار أمن الجنوب من مسؤولية حركة أمل وعدم انغماس أي طرف آخر في الموضوع.

إلا أن ذلـك لم يمنع حـرب المخيمـات من الانفجـار في أول شهـر رمضان (٢٠ أيـار ١٩٨٥) وقد جـاءت هذه الحـرب في سياقين:

أولاً: الواقع الامني المتردي في بيروت الغربية والحسـاسيات المـذهبية المفـرطة التي انتشـرت بتحريض من كـافـة الاطـراف المتضررة من التغيير وسقوط صيغة ١٩٤٣ كذلك الفلتان الناتج عن سـرقات وتعـديات وأعمـال خطف وجـرائم لم تجـد الاداة الامنية القادرة على ردعها ولا استـطاعت التنظيمـات المتواجـدة خلق اجـواء تنسيق مؤاتية لقمـع هذا الجـو. وقد شجـع ذلـك أطرافاً عـديـدة عـلى اعتبـار ان السـلاح الفلسـطيني خـارج المخيمـات يستطيـع أن يعيد لهم مـوقعاً مفتقـداً عبر إضعاف حركة أمل وحصر تواجدها أو إبعادها عن العـاصمة. واشتـرك في هذا الهدف عدة أطراف وعـدة أجهزة شـاركت في التخطيط وسـاعدت في التنفيذ. كما ان عـرفات الذي كـان يعيـد بنـاء

من المخيم والعودة إلى مركز القرار في بيروت من هنا بدأت العملية بالهجوم على مراكز الحركة خارج المخيم ومحاولة السيطرة عليها.

ثانياً: في السياق الاقليمي اعتبر عرفات أن بإمكانه العودة للجنوب خصوصاً ان هناك تواجداً مدنياً فلسطينياً كثيفاً واستعمال أرض الجنوب ورقة ضاغطة على الموازين الاقليمية.

كما اعتبر انه بامكانه أن يحتل دوره على الساحة اللبنانية عامة قبل أن يتمكن الاطراف اللبنانيون من التوافق على حل معين ضمن المساعدة والمظلة السورية. وهذا الاتجاه يمكن ان يساعد عرفات في إطار محاولته لفتح حوار مع الاميركيين والاسرائيليين عبر اتفاق عمان الذي رفضته سوريا وعملت على إسقاطه وتنظيم قوى لعرفات في بيروت يمكن ان يكون عامل ارباك هائل لسوريا يستطيع عرفات ان يستعمله كورقة إضافية في سبيل تمرير مشروعه.

كل ذلك دفع الحركة إلى اعتبار حرب المخيمات حرب الدفاع عن الجنوب وحرب دفاع عن انتصار الجنوب. وكانت هذه الفترة من أصعب الفترات السياسية والعسكرية التي مرت بها الحركة دفاعاً عن موقفها إذ تعرضت لهجوم من الداخل والخارج وتعرضت لحصار عربي ولحملات سياسية إعلامية والصقت بها أبشع التهم، وقد حقق عرفات كسباً سياسياً كبيراً إذ نجح في تخريب صورة الحركة في مختلف أرجاء العالم

العربي، ولولا الدعم السوري القوي لتعرضت الحركة لابشع المجازر.

إلا أن حركة أمل خرجت من هذه الحرب محافظة على الوجود والأرض ولم تترك أبداً للأسلوب العرفاتي ان ينسل إلى ساحة الجنوب وبقي أمن المواطن الجنوبي ملكاً له وغير قابل للمساومة أو التجزئة. وقامت الحركة بمساعدة سوريا بتنسيق أمني وسياسي مع جبهة الانقاذ الفلسطيني التي أبدى عدد كبير من قياداتها تفهمهم لموقف الحركة وتم تشكيل لجنة تنسيق للمخيمات واتفق على حل سياسي أمني يرتكز على اعتبار أمن المخيمات من أمن الوطن ككل وعلى السماح بالسلاح الخفيف فقط داخلها ونقل الاسلحة الثقيلة.

وقد ساعد هذا التنسيق المستمر واللقاءات بين الكوادر على إزالة اجواء الاحتقان بالرغم من بقاء أمور كثيرة معلقة، وهي قيد التشاور المستمر لتقريب وجهات النظر حولها. ولم يكن سهلاً إزالة اثار حرب كهذه كانت حصيلتها مئات القتلى والجرحى من الطرفين وانعكاساتها على الأرض كانت كبيرة خاصة تأجيج الصراعات المذهبية والحساسيات وبشكل خاص بدء حرب مواقع في بيروت الغربية بين كافة التنظيمات التي كانت تسعى لتحسين مواقعها في أجواء تسوية مرتقبة على الساحة اللبنانية.

وفي هذا الاطار جاءت (معركة العلمين) بين الحزب الاشتراكي وحركة أمل التي كانت انفجاراً هائلاً شمل

العاصمة بأكملها وهدد الوضع الوطني كله إلا أن الحركة وحليفها سارعا إلى تدارك الأمر، وحصل نزول كثيف على الأرض من قبل رئيس الحركة ورئيس الحزب التقدمي ومختلف القيادات الفاعلة تمت بعده خطوات عديدة منها اقفال مكاتب، وابعاد عدد كبير من العناصر عن بيروت ومعاقبة عدد منهم كل ذلك تم في إطار تأكيد التحالف مجدداً مع الحزب الاشتراكي وكان هذا القرار من أخطر القرارات المصيرية التي أتخذتها الحركة لأن الكل راهن في ذلك الوقت خاصة الطرف الكتائبي ـ القواتي على عدم امكانية استنهاض هذا التحالف، وعبرت الغربية مجدداً إحدى أهم ازماتها بأقل خسائر ممكنة بوعي وحرص مختلف القيادات.

من ناحية ثانية وعلى صعيد المنطقة الشرقية كانت انتفاضة القوات الثانية قد حملت إلى الواجهة إيلي حبيقة كرئيس للهيئة التنفيذية مكان سمير جعجع. وتسلم حبيقة فعلياً زمام الأمور مؤكداً في بيان شهير رغبته في الانفتاح على سوريا والتزامه الخيار السوري نهائياً وعن قناعة. وقد استطاع حبيقة أن يجمع على الساحة المسيحية كافة القوى المناهضة لأمين الجميل وان يفرض خطاً مستقلاً عن خط حزب الكتائب الخاضع تماماً لسيطرة الجميل وأهوائه. إلا أن إيلي حبيقة ذو الماضي الاسرائيلي كان لا يملك أي مصداقية سياسية تشجع على الحوار وبذلك عرفت البلاد فترة طويلة من انقطاع الحوار بين الطرفين الذي شجع حالة التفتت والتفسخ في المنطقتين ومرت البلاد بإحدى أعنف التجارب يومي ١٩ و ٢٠ آب ١٩٨٥ حيث

انهالت القـذائف على كـافة المنـاطق وطالت أبعـد النقاط هـذه التجربة المريرة دفعت كافة الأطراف إلى الدعـوة للحوار بـدون أن يكون لهذا الحوار أفق واضح وبدون تحديـد أطرافـه. ولكن سـوريا عملت عـلى تحضير مبـادرة حوار جـديـدة بعـد سلسلة اتصالات قام بها حبيقة وأكد فيها التزامه الخيار العربي السوري وقرأ فعل الندامة عن ماضيه كما انه مهد بالالتزام بإغلاق كافـة مكاتب القوات في زحلة والدخول السـوري لها. واعتبـار ذلك خطوة أولى على طريق الدعم السوري في لبنان.

وأرسل حبيقة للمسؤولين السوريين عدة رسـائل يلتـزم فيها أيضاً بالسير في العملية الاصلاحية للنـظام اللبناني عـلى قواعـد جـديدة تخـرج عن التقليد وتتجـه لايجاد صيغـة وطنية حـديثـة للبـلاد، ويلتزم أيضـاً بمبدأ التنسيق والتكـامل مـع سـوريـا في مختلف المجـالات كـما أشـار حبيقـة في رسـائله إلى استعـداده للبحث في الاقتـراح الذي تقـدم به رئيس الحـركة في مهـرجان ذكـرى تغييب الامـام الصـدر في بعلبـك في ٣١ آب ١٩٨٥ (المجلس الرئاسي).

كل ذلك هيأ الاجواء لايجاد قواسم مشتـركة ان عـلى صعيد الاصـلاح الداخـلي وتحديث البنيـة السياسيـة اللبنانيـة أم عـلى صعيـد التنسيق مع سـوريا بـاتجاه مـواجهة اسـرائيل. وبـدأت سوريا سلسلة استشـارات مع حلفـائها واصـدقائهـا اللبنانيـين حـول مقترحـات حبيقة وعـما إذا كان بـالامكان التـوصل معـه لمشروع سياسي انقاذي.

وبعـد أن أتم حبيقة عمليـة سيطرتـه العسكريـة على كـافـة المناطق الشرقية وتجريـد أمين إلجميـل من قواتـه بعد قـرار دمج كافة قوات الحزب مع القوات اللبنانية وبعـد ان استطاع ضبط « جماعته » وترتيب موضوع زحلة مع تـأكيده في منـاسبتين منهـما اجتمـاع زحلة اصراره عـلى عملية السـلام وعـلى التعـاون مـع سوريا مع إشارة إلى (قوى الشر) والقوى المتضررة من السلام في لبنـان بدأ الاعـداد لـزيـارتـه في دمشق حيث استقبله نـائب الرئيس السوري السيد عبد الحليم خدام في التاسـع من أيلول الماضي وعقدا اجتمـاعاً استمـر أكثر من ثـلاث سـاعـات خرج بعده حبيقة ليؤكد (على الدور السوري) لحـل الأزمة اللبنـانية وعلى وحدة لبنان واستقلاله وانتمائه العربي مـع ضرورة العمـل للمصالحة الـوطنية انـطلاقاً من تـطوير النـظام اللبناني في إطـار العدالة والمساواة لجميع اللبنانيين) .

وهذه الزيارة اعتبرها جميع المـراقبين السيـاسيين حـدثاً بـالغ الأهميـة وتحولاً كبيـراً في الوضـع السياسي اللبنـاني وبعـد هـذه الزيارة عرضت سوريا لحلفائها وأصدقـائها اللبنـانيين تفـاصيل موقف حبيقة والقـوات اللبنانيـة واقترحت عقـد لقاء بـين ممثلي الفعاليات الأساسية لصوغ مشروع اتفـاق لحل الأزمـة اللبنانيـة طالما ان الأسس التي ينادي بها التيار الوطني والاسلامي باتت مقبولة كمنطلق للحوار الوطني في سياق هذا الاقتراح السوري عقد في ١٣ أيلول إجتماع ضم سماحة الشيخ محمد مهدي شمس الدين والسيد محمد حسين فضل الله والشيخ عبد الامير قبلان والسيد حسـين الحسيني والأخ الأستاذ نبيه بري وهو ما سمي بالقمة الشيعية وهذه

القمة تدارست الموقف على الساحة اللبنانية من مختلف جوانبه وأعلن بعدها سماحة الشيخ مهدي شمس الـدين: «تأييـد المجتمعين ودعمهم للمبادرة السورية لتؤدي دورها في انقاذ لبنان ووضعه على طريق الخلاص».

بعـدها بـدأت اجتماعـات ما سمي اللجنـة الثـلاثيـة والتي ضمت ممثلين عن الحركة والحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنـانية بمهمـة محددة وواضحـة صياغـة اتفاق سيـاسي مشترك لانقاذ لبنان ووضع حل جذري لازمته خـاصة انـه أعيد طـرح عدد من المشاريع السياسية للتداول عـلى السـاحـة اللبنانيـة من عدة أطراف كان أبرزها مشروع سليمـان فرنجيـة وسط دعوتـه لاقالة الرأس المريض.

وبدا منذ الاجتماع الأول للجنة الثلاثية أن دمشق أصبحت محط الانظار وبدا أن هناك ارتياحاً شعبياً كبيـراً لهذه التحـولات الوفاقية على الساحة اللبنـانية خـاصة عنـد شعور اللبنـانيين ان الطريق المسدود الذي دخلته الازمة بدأ ينكشف عن أفق جديد ربما شكل الحل النهائي المنشـود. وبالـرغم من التكتم والسريـة اللذين أحيط بهما عمل اللجنة الثلاثية حرصاً على ان لا تكـون المزايدات سيدة الساحة بل أن يكون هناك عمـل واقعي جدي للخروج بحل شامل لا تستطيع القوى المتضررة ان تنسفـه عند أول منعطف فإن الاوساط السياسيـة والشعبية اللبنـانية كـذلك الأوساط العالمية كانت تتابع بترقب عمل هذه اللجنة وما تحققه من تقدم وطبعاً لم يمنع ذلك العـديد من الإصـوات المزايـدة ان

تصرخ بمناسبة أو بغيرها ضد عمل اللجنة الثلاثية وعملت أجهزة المخابرات قدر المستطاع على استنفار جماعتها بمناورات سياسية رخيصة تهدف إلى النيل من سمعة حركة أمل والحزب التقدمي عبر استعمال نغمة (الفلتان الامني) في بيروت الغربية.

إلا أن اللجنة الثلاثية حققت وبسرعة معقولة نجاحاً في إنجاز مشروع الوفاق العتيد ساعدها في ذلك رعاية سورية دؤوبة على تذليل الصعوبات التي كانت تعترض عملها وتم انجاز الاتفاق بعد خمس جولات من اللقاءات تتوجت بصياغة نهائية للمشروع الوفاقي الذي أصبح جاهزاً للتوقيع.

أما الخطوط العامة لهذا الاتفاق فهي:

ـ ثوابت أساسية للوطن اللبناني تنطلق من الهوية العربية ورفض التقسيم والكانتونات لتصل إلى طرح مفهوم المقاومة كأساس لعملية تحرير الجنوب، وتأييد هذه المقاومة وتعبئة مختلف الطاقات على الصعيد الوطني من أجل استكمال عملية التحرير.

ـ اصلاحات أساسية للنظام السياسي اللبناني تستند على الاقرار بالغاء الطائفية السياسية على مراحل، إلغاء تاماً وشاملاً. وهذه الاصلاحات تبدأ بإعادة توزيع للسلطات التشريعية والاجرائية في المرحلة الانتقالية بشكل تؤمن معه العدالة بين الطوائف وصولاً إلى تحقيق الغاء الطائفية أي

العدالة بين المواطنين.

ـ اعداد دستور جديد للبلاد يقوم على مباديء العدالة والمساواة بين حقوق المواطنين، بدون أي تمييز طائفي أو مذهبي، وبذلك تقوم قواعد جديدة تؤسس المواطنية اللبنانية الحقة.

ـ علاقات مميزة مع سوريا تهدف إلى إعادة لبنان إلى محيطه الطبيعي وإلى موقعه في مواجهة العدو الاسرائيلي ومخططاته كما تحصن لبنان بوجه الانقسامات العربية التي يحلو لها باستمرار ان تتفجر على الساحة الضعيفة الواهنة. وهذا التكامل يأتي انسجاماً مع كافة اعتبارات التاريخ والجغرافيا والانتماء ضمن واقع السياسة الدولية الراهنة.

ـ إنهاء حالة الحرب التي تتضمن خطة أمنية كاملة وإزالة خطوط التماس وفتح جميع الطرقات والمناطق وعودة المهجرين من العام ١٩٧٥ إلى منازلهم وذلك عبر أداة أمنية موحدة بعد إعادة تأهيلها بشكل يضمن انصهارها الوطني ويلغي تركيبتها الفئوية الطائفية.

وقد أثار هذا الاتفاق الكثير من النقاش والجدل إلا أنه وللمرة الأولى في تاريخ هذه الأزمة اعطي الأمل إلى اللبنانيين بحل نهائي شامل، وقد تمتع بتأييد ودعم شعبي كبيرين قبل أن يبدأ أمين الجميل مع جعجع بتحضير انقلابهما الشهير في ١٥ كانون الثاني ١٩٨٦.

القسم الثاني

لقد أجتاز الوضع اللبناني في الفترة التي تفصلنا عن المؤتمر الخامس أي نيسان ١٩٨٣ مراحل مختلفة خلقت أوضاعاً جديدة تماماً بالرغم من بقاء خيوط المراحل السابقة للحرب الأهلية قائمة وتفعل فعلها.

ولكن من الطبيعي في سعينا لأعداد تصور سياسي متكامل نعرضه على مؤتمركم الكريم ان نحاول التشديد على الخطوط الرئيسية لهذه المرحلة وان لا نضيع في التفاصيل الثانوية التي تزيد الصورة إبهاماً وسوداوية ومحاولة رسم خطوط هذه المرحلة تستند على العناصر التالية:

أولاً: تحديد دقيق وفعال للقوى المتواجدة والمؤثرة في الواقع اللبناني.

ثانياً: تحديد العلاقات بين هذه القوى (علاقات التحالف والتخالف).

ثالثاً: تقديم الأهداف الرئيسية التي تعمل الحركة لأجلها

رابعاً: وسائل تحقيق هذه الأهداف.

صورة الواقع الراهن:

لقد شكلت بداية عام ١٩٨٦ عنواناً لمرحلة جديدة من تاريخ الازمة اللبنانية إذ وقف جميع اللبنانيين على أمل الحل المتجسد في مشروع الوفاق (الاتفاق الثلاثي) الذي تم توقيعه في دمشق في ١٩٨٥/١٢/٢٨.

إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً اذ سرعان ما حصل الانقلاب الدموي في بيروت الشرقية في ١٩٨٦/١/١٥ الذي أطاح بإيلي حبيقة وأعاد سمير جعجع إلى قيادة القوات اللبنانية وبدا أن هناك تكتلاً بين الرئيس الجميل وشمعون وجعجع يستهدف ضرب الاتفاق الثلاثي وإجهاض هذه المحاولة الوفاقية.

ولا شك ان ما حصل ليس حدثاً عابراً ومن المهم جداً تحليله واستخلاص نتائجه للتمكن من تحديد آفاق المرحلة ومواجهتها.

وإذا كان تحليل المرحلة يبدأ بالنظر إلى العوامل والقوى المتواجدة على الساحة اللبنانية فلا بد من تحديد الإطار الاقليمي والدولي الذي يرسم حدوداً وملامحاً للتحرك الداخلي ويفرض عليه أو يعطيه زخماً معيناً بالاتجاه الذي يناسبه.

من هنا نرى ان المنطقة تمر بمرحلة دقيقة لم ترس نتائجها على

أفق أو موازين قوى تستطيع منذ اليوم ان تحدد مسار الازمة وأبرز ملامح هذه المرحلة:

أولاً: اشتعال جبهة الخليج بعد الهجوم الايراني الذي حقق انتصاراً كبيراً تعمل القوى الكبرى على محاولة استيعابه إلا أن نتائجه على وضع المنطقة ككل تبدو واضحة.

ثانياً: تكثيف التواجد الاميركي في المنطقة تحت شعار مواجهة الارهاب وخاصة التواجد الاميركي في البحر المتوسط.

ثالثاً: سقوط اتفاق عمان (١١/٢/١٩٨٥) المعقود بين الملك حسين وياسر عرفات.

رابعاً: عرقلة المبادرة السلمية السورية في لبنان التي تهدف إلى فصل أزمة لبنان عن أزمة المنطقة.

خامساً: محاولات إعادة منظمة التحرير الفلسطينية التي يقوم بها بشكل اساسي الاتحاد السوفياتي الذي لم يتخل عن منظمة التحرير كموقع قوة له في المنطقة.

سادساً: التهديد الاسرائيلي لسوريا عبر تصريحات متكررة من بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلي والرد السوري عليها بأن أي عمل عسكري إسرائيلي لن يكون نزهة بسيطة.

سابعاً: المبادرة البابوية في لبنان التي تأتي تتويجاً لسياسة انتهجتها البابوية منذ وصول الحبر الحالي على رأسها.

كل ذلك في إطار سياسة من عدم التفاهم الدولي أو « إلتوتر الـدولي » يبدو بـارزاً بعد قمـة جنيـف التي لم تستطع التـوصـل لتفاهم بين القوى الدولية الكبرى عـلى الموضـوعات الاسـاسية خاصة موضوع بـرنامـج مبادرة الـدفاع الاستـراتيجية (حـرب النجـوم) التي يصر الرئيس الاميـركي ريغـان عـلى السـير بهـا ويـرفضها السـوفيات رفضـاً قـاطعـاً إضـافـة إلى الهجـوم عـلى نيكارغوا والتـوترات في أميركا اللاتينية وغيرها.

أن مجمل هذه العناصر على الساحة الدولية والاقايميـة تؤكد ان اجواء الحوار أو الحـوارات على المستويات الدولية والاقليمية قد تبددت تماماً ليحل محلها اجواء من التوتر ومحاولات تصعيـد على كافة الجبهات وهذا ما يفترض رؤية مختلفة لاجواء السـاحة اللبنـانيـة عن الـرؤيـة التي حكمتنـا طـوال عـام ١٩٨٥ بعـد الانسحاب الاسرائيلي من المدن الـرئيسية في الجنـوب (صيدا ـ النبطية ـ صور).

صـورة الوضـع اللبناني بعـد انقـلاب ١٩٨٦/١/١٥ في المنـطقـة الشرقية:

بعد نجاح انقلاب جعجع على إيلي حبيقـة وعودتـه لرئـاسة الهيئـة التنفيذيـة للقوات اللبنـانيـة بـدأ يتضـح شيئـاً فشيئـاً ان الاتفـاق الثلاثي تـرك على السـاحة المسيحيـة أثـاراً لا يمكن ان تمحى بسهـولـة فهـذه السـاحـة بقيت متماسكة ومتكتلة وراء ايـديولـوجية حـزب الكتـائب المـرتكـزة عـلى فكـرة « المجتمـع

المسيحي الحر » والتعددية ضمن الكيان طوال فترة الحرب الاهلية يبدو انها آخذة في التفتت والتفسخ تبعاً لمنطق الحرب اللبنانية وكنتيجة طبيعية لمنطق المارونية السياسية، وقد ظهرت إلى السطح وبسرعة كافة التناقضات التي كانت تعتمل في مكب هذه الساحة:

أولاً: عبرت الاطراف الارثوذكسية والكاثوليكية بوضوح أكبر عن موقفها المعارض للموقف الماروني الممثل بأمين الجميل وبدا ان هذه الطوائف وعت تماماً ان المارونية تريد تسخير هذه الطوائف لمصلحة هيمنتها خصوصاً بعد الحجج التي قدمها « الموارنة » رداً على مبدأ المثالثة في المجلس النيابي.

ومعارضة هذه الطوائف ظهرت في الأمور التالية:

أ ـ مشاركة ممثلي هذه الطوائف البارزين في التوقيع على الاتفاق الثلاثي وغيابهم تماماً في المرحلة اللاحقة عن التحركات التي جمعت الجميل وجعجع وشمعون والمدبر الرسولي.

ب ـ فشل موضوع عقد مؤتمر مسيحي بعد الانقلاب على الاتفاق الثلاثي لتغطية هذا الانقلاب واقتصار الاجتماعات على أطر مارونية محض.

جـ ـ مواقف البطريرك هزيم والبطريرك حكيم المؤيدة لمشروع الوفاق الوطني وزيارة البطريرك حكيم لروما لتوضيح موقف هذه الطوائف.

د ـ تفكك القوات اللبنانية وهجرة العديد من المقاتلين عن هذه القوات باعتراف كريم بقرادوني نفسه في ندوته التلفزيونية مما اضطر جعجع للاعتماد كلياً على العنصر الشمالي في ضبط الأرض وإلى حل عدد كبير من الوحدات العسكرية.

ومنطق التفتيت المسيحي هذا يجر نفسه على الطائفة المارونية نفسها حيث نجد اليوم أربعة محاور مختلفة على الساحة المارونية:

أولاً: محور أمين الجميل ـ حزب الكتائب.

ثانياً: محور شمعون ـ جعجع.

ثالثاً: بكركي والمدبر الرسولي.

رابعاً: محور حبيقة فرنجية.

والمحاور الثلاث الأولى التي التقت يوم انقلابها على الاتفاق لم تستطع الانتظار اكثر من شهر واحد حتى تبدأ بالتفسسخ وباخراج خلافاتها للعلن وزيارة وزير خارجية الفاتيكان المونسنيورسيلفستريني للبنان أظهرت بوضوح عمق الانقسامات المسيحية وبشكل خاص المارونية منها خاصة انه فور انتهاء هذه الزيارة أعلن سمير جعجع بلهجة المتحدي لأمين الجميل ان الاستفراد بالقرار المسيحي غير مسموح وسارع شمعون في اليوم التالي إلى تأييد جعجع في تحديه.

كما عانت المنطقة الشرقية في بيروت آثار هذه الانقسامات

مباشرة على الأرض عبر تفتت المؤسسات وعبر انعكاسات هذه الصراعات بشكل تفجيرات وعبوات وسيارات مفخخة حصدت العشرات من الابرياء وخلقت أجواءاً من الذعر لم تعرفها هذه المنطقة طوال العشر سنوات الماضية (اكثر من ٣٠ تفجيراً في غضون شهرين).

ان أجواء هذه الصراعات المسيحية ـ المسيحية والمارونية ـ المارونية توحي بتأزم كبير يهدد بالانفجار في أي لحظة وحركة كميل شمعون تعمل على اذكاء الخلاف بين الجميل وجعجع وبنفس الوقت تعمل باتجاه اعادة ربط الازمة اللبنانية بازمة المنطقة عبر تشديد وتقوية التعامل مع اسرائيل تحت ستار جيش لحد.

فشمعون أرسل قسماً كبيراً من جماعته للالتحاق بجيش لحد كما ان داني شمعون توجه أكثر من مرة للقاء مسؤولين اسرائيليين وشمعون يأخذ من جعجع ستاراً لسياسته هذه بمواجهة باقي الاطراف والمسيحية خاصة.

أما جعجع من ناحيته فقد بدأ سلسلة خطوات على الأرض تهدف إلى تقوية موقعه ومشروعه السياسي ومن المعلوم ان جعجع رجل التقسيم الأول في البلاد وقد أعلن ذلك بكل وضوح عقب « انتفاضته » الأولى في ١٢ آذار ١٩٨٥ حين أكد ان حدوده تبدأ من كفرشيما للمدفون ومن الطبيعي ان لا ننسى في نفس السياق تاريخ جعجع في الجبل وبالاخص ما قام به في شرق صيدا من افتعال للفتنة وحروب أدت إلى تهجير كافة

المسيحيين في المنطقة (ما عدا مغدوشة التي أسرعت حركة أمل للحفاظ عليها) وهو صاحب نظرية تبادل التهجير السكاني وخلق مناطق من لون واحد الشهيرة.

وخطوات جعجع تمثلت أخيراً بما يلي:

ـ عملية تطويع جديدة داخل صفوف القوات.

ـ إعادة فتح المرافيء كلها لحساب القوات مع حفظ حصة شمعون.

ـ توحيد الجبايات المالية (موضوع الكازينوهات) ومنع حزب الكتائب من التقاط القرار المالي.

ـ استقلال اجهزة اعلام القوات خاصة التلفزيون عن حزب الكتائب.

وهذه الخطوات تمثل بوجه كبير من أوجهها تحدياً لسلطة ولقرار أمين الجميل وحزب الكتائب وهي بهذا المعنى تؤجج الصراع بين الطرفين وتوضح مدى التسابق بينهما على السيطرة على المواقع الاساسية في « الغيتو المسيحي » ولا شك ان جعجع بمشروعه التقسيمي يضع أمين الجميل على شفير الهاوية خاصة ان هذا المشروع يلقى حضانة ودعماً اسرائيليين يفتقدهما أمين الجميل منذ الغاء اتفاق ١٧ أيار.

ان صورة الوضع على الساحة المسيحية الممتلئة بالصراعات بين تيارات غير قادرة على التلاقي إلاّ على السلبية تؤكد على النقاط التالية:

أ ـ ان أسياد المنطقة الشرقية يفتقدون اليوم إلى برنامج سياسي موحد وقد تلاقوا على رفض الاتفاق الثلاثي أي وافقوا على ما هو مرفوض ولكنهم بالتأكيد غير قادرين على الاتفاق على ما هو إيجابي أي على ما يجمعهم تحت مظلة واحدة.

ومن هنا لم ينظر أحد بجدية إلى مشروع الاتفاق الذي سربوه للصحافة والذي قيل ان حزب الكتائب والقوات وشمعون والارمن والنواب الموارنة أعدوه سوية خاصة ان النواب الموارنة تبرأوا منه فوراً.

ب ـ « المجتمع المسيحي » لم يعد ذو قيادة واحدة موحدة قادرة على المحاورة والتفاوض بل أصبح محكوماً بمجموعة قيادات متصارعة فيما بينها بشكل تعجز معه عن التوجه للآخرين ولا مصداقية لأي من هذه القيادات بقدرته على القيام بحوار وايصاله إلى نهايات سعيدة خاصة بعد تجربة إيلي حبيقة.

جـ ـ ان هذه الأطراف تعمل على التفجير يومياً على المحاور في محاولة منها لاخفاء مشاكلها الداخلية ولتأجيل الانفجار فيما بينها.

د ـ لا يمكن التقدم بخطوات سياسية أساسية ما لم يقم أحد هذه القيادات بضرب الأخرى خاصة ان أسلوب التصفية هذا هو المعتمد على الساحة المارونية ولا ضرورة للعودة لأمثلة إهدن والصفرا و ١٥ كانون الثاني لتأكيد هذا الأمر.

إن واقع التفتيت على الساحة المسيحية ينتهي إلى خلاصة أساسية وهي ان هذه القوى التي ظهرت طوال فترة الحرب الاهلية ككتلة متماسكة تتمتع بدعم دولي وخصوصاً من الولايات المتحدة الاميركية ثم توجهت للتحالف مع إسرائيل بمشروع سياسي يهدف إلى الغاء كافة القوى السياسية المحلية وكافة الطوائف لمصلحة مشروع الوطن المسيحي الذي يشكل مرتكز المنطق الماروني أصبحت اليوم عاجزة عن ضبط أمورها الداخلية وغير قادرة سوى على استعمال سلاح التفجير كفعل شرطي للمحافظة على نفسها أي ان امكانية أي حوار سياسي وأي اتجاه وفاقي اصبحت معطلة. وتتعرض هذه القوى لانهيار على المستوى التاريخي يجعلها أيضاً مضطرة للبحث عن مشروع سياسي جديد أو هوية سياسية جديدة للتماسك والتوحيد.

وهذا ما يحاوله فاشلاً « النبي الجديد » سمير جعجع إلا انه من الصعب المراهنة على قدرته على الخروج من نظرته المرتكزة على الموقف التقسيمي أو الكانتوني في أفضل الحالات أما دعواته المتكررة للحوار فهي مجرد دعوات اعلانية لأنها لا تستند:

أولاً: إلى برنامج سياسي يتم الحوار على أساسه (سوى التوافق على رسم حدود للكانتونات).

ثانياً: لانها موجهة ضد سوريا بمعنى ان الدعوة للحوار تأتي في سياق توجيه الضربة للدور السوري في حل الازمة اللبنانية

وهي محاولة هروب للامام لن تجد لها على الاطلاق أي صدى سوى الترويج الشمعوني لها.

محور حبيقة فرنجية في صفة خاصة:

أما محور فرنجية ـ حبيقة وان كان هناك اختلاف في التوجهات السياسية الداخلية بين طرفيه فإنه يشكل المحور الماروني الذي استطاع الخروج من دائرة السياسة الاسرائيلية في التعاطي مع الازمة اللبنانية التي ما زالت تحبس المحاور المارونية الأخرى.

فالرئيس فرنجية الذي ظهر في أكثر من مناسبة مدافعاً عن الامتيازات المارونية في لبنان إلا أن سياسته هذه كانت مستقلة عن المشروع الاسرائيلي التقسيمي والتفتيتي للبنان وهو من الأساس كان مدافعاً عن عروبة لبنان وارتباطه المصيري بسوريا وحريصاً على التعايش بين الطوائف اللبنانية في لبنان عربي وموحد. وهو شارك في جبهة الخلاص الوطني ضد المشروع الكتائبي كما وافق على الاتفاق الثلاثي الذي يشكل الحل الوطني للبنان.

أما إيلي حبيقة وعلى رغم علاقاته السابقة مع إسرائيل فإنه ومنذ حرب الجبل ادرك مخاطر السياسة الاسرائيلية على لبنان وتحول نحو سوريا وكان الطرف المسيحي الذي تم التوصل معه إلى الاتفاق الثلاثي، والذي دفع ثمن موقفه هذا حرباً ضارية ضده من قبل المحاور المارونية المتعاملة مع اسرائيل ادت إلى

إخراجه من المناطق الشرقية.

ومحور فرنجية حبيقة المتحالف مع قيادات من الطوائف المسيحية الأخرى الكاثوليك والارثوذكس هو المحور المؤمن بلبنان بلداً سيداً محرراً من الاحتلال الاسرائيلي والذي يمكن الوصول معه إلى بناء دولة تحقق العدالة والمساواة.

وبالتأكيد فإن كل ذلك، يطرح على كافة القوى المتعلقة بلبنان بلداً سيداً موحداً محرراً من الاحتلال الاسرائيلي نوعاً جديداً من المهام تتخذ بالدرجة الأولى الطابع الانقاذي الملح عبر بلورة المشروع السياسي والتحالفات الدقيقة داخلياً وخارجياً التي ربما بامكانها ان تؤدي إلى إطلاق مرحلة إعادة التوحيد بعد ان تم اطلاق مرحلة المقاومة الوطنية التي اعطت ثمارها ليس بتحقيق الانسحاب الاسرائيلي فحسب بل بالاعتراف بها نهجاً وخطاً سياسياً وأسلوباً يفتح باب المستقبل أمام هذا الوطن الغارق في الدمار ويحقق الأمل بالوعود الكبرى.

لكن واقع هذه القوى يحتم علينا نظرة قريبة وواقعية تطرح الحقائق كما هي بدون أي تزييف وبدون أي إهمال للدقائق والتفاصيل التي تشكل معظم الأحيان عوامل الاعاقة والاجهاض للمشروع الوطني إذا لم نقل عوامل التفجير والتفتيت.

لقد كان احد أهم ثوابت حركة أمل منذ الاجتياح

الاسرائيلي للبنان في ١٩٨٢ التشديد على وحدة الموقف اللبناني ووحدة كافة الفئات والطوائف بمواجهة الاحتلال وكموقف عملي دعت الحركة وباستمرار إلى تبني الحوار للوصول إلى المشروع السياسي الانقاذي ودعت باستمرار لمؤتمرات الحوار بهدف تجميع كافة القوى اللبنانية حول الشعار الأساسي « تحرير لبنان » إلا أن هذا الموقف الذي كان البوصلة أو خط السير الأساسي خلال الفترة الماضية لم يستطع ان يحشر كافة القوى بل بقيت بمعظمها تتجاذبها مراكز استقطاب متعددة وكانت تقترب أو تبتعد عن هذا الخط بالمقدار الذي تحدده الظروف السياسية المرحلية ولا شك ان موقف سوريا وتبنيها لشعار « فصل الحرب الأهلية اللبنانية عن ازمة المنطقة » ساعد على تقوية هذا الخط واعطائه فعالية مضاعفة وعمل على توحيد قوى عديدة من خلاله (ولكن الواقع اليوم وبرغم كل الجهود يطرح أمامنا خريطة للقوى السياسية على الساحة الاسلامية والوطنية وتحمل أيضاً الكثير من عناصر التفجير والكثير من المواجهات بل احياناً محاولات لتكرار فترات سابقة من تاريخ هذه الحرب مما يجعل موقف الحركة دقيقاً جداً بوصفها تتحمل المسؤولية الأولى في الخروج من المرحلة بواقع سياسي اجتماعي عسكري قادر على إكمال مهمة تحرير وتوحيد لبنان.

يمكن باختصار النظر إلى القوى السياسية على الساحة الوطنية ضمن الخطوط الكبرى التالية:

أولاً: تيار حركة أمل وهو الواجهة للعمل الوطني

الاسلامي، وبرغم كـل ما يبـدو من اختلاط وعـدم وضوح في الصورة يبقى هذا التيار الاشد تجذراً في الأرض كونه يستند إلى واقع تاريخي وارث كثير من نضالات جبل عامل التقطها الامام القائد السيد موسى الصدر في إطار عمـل توحيـدي جمع بـرؤية شمولية بين واقع الفئات المحرومة في لبنان وواقـع تفتت الوطن وتعرضه للانيهار والاجتياح من قبل اسرائيل ويجمع هذا التيـار ليس فقط الطائفة الشيعية انما هو أيضاً محط انـظار فئات كبيـرة من كافة الطوائف باعتباره يمثل تطلعات اللبنانيين عـامة خـارج الطائفة انما داخل مفهوم المواطن والوطن الواحد.

وعملت الحركة في إطـار سياسي استنـد إلى مباديء وثـوابت وبرهنت انها الوحيدة القادرة على جمع اللبنـانيين وايقـاف حالـة التفتت المستمـرة الا ان سلسلة الأحداث منـذ ٦ شباط ١٩٨٤ حتى اليـوم مضافـاً لها بعض العـوامل النـاتجـة عن التصـور في الاستيعـاب ساعـدت على مـزيد من الفـرز المـذهبي وادت إلى وضـع الحركـة وتصويـرها في زاوية التعبيـر عن وجهة طـائفيـة وتعرض الحركة للكثير من الحمـلات التي هدفت إلى إضعـافها وتهميشهـا والحد من تقـدم مـواقعهـا وتعـرضت لحـالـة تضييق وحصار إلا ان كل ذلك امكن في كل فتـرة من الفترات تجـاوزه استناداً إلى عوامل أساسية:

- تماسك الطائفة الشيعية كقاعدة وراء قيادتها تجلى بـاستمرار في تصاعد المقاومة لخط بذل وتضحية.

- عدم التقوقع في النهـج السيـاسي وفي المشـروع بـرغم ان

بعض الممارسات أو ربما الكثير منها على الأرض كان يتجه اتجاهاً معاكساً.

- الانفتاح على كافة الاحزاب والتنظيمات على الساحة الوطنية خاصة الحزب التقدمي الاشتراكي.

- العلاقة الأساسية مع سوريا التي لعبت دوراً كبيراً في تدعيم مواقف الحركة واعطائها البعد العربي والدولي المطلوب.

ثانياً؛ الحزب التقدمي الاشتراكي وهو باعتماده على كل ارث الحركة الوطنية يستند إلى شبكة علاقات محلية ودولية وبالأخص إلى علاقة متينة مع سوريا والاتحاد السوفياتي كما يرتكز على التاريخ السياسي لكمال جنبلاط الذي استطاع توجيه الطائفة الدرزية باتجاه الانفتاح على الآخرين عبر قناة ايديولوجية تنخرط في تيار ذو بعد يتخطى الحدود الجغرافية. ولئن استطاع الحزب التقدمي بقيادة وليد جنبلاط توحيد الطائفة الدرزية خلال حرب الجبل وتوجيهها باتجاه المشروع الوطني بالتحالف مع حركة أمل فان هذه العملية لم تخل من تعقيدات بالغة ولم تستطع ان تلغي كافة التيارات الاخرى الموالية لمشاريع سياسية مختلفة إلا أن وليد جنبلاط استطاع الامساك بكافة الخيوط عبر سلسلة توازنات داخل الحزب وفي العلاقات مع الاطراف الأخرى وعبر تقديم التحالف مع سوريا وحركة أمل في المرحلة الأخيرة.

إلا أننا يجب ان لا نغفل عدة عوامل تشكل شرارة تفجير

وبؤر توتر يجب باستمرار الاحاطة بها بعناية فائقة كي لا تترك آثاراً سياسية ويجب أن لا نغفل أن الحزب التقدمي في الفترة الأخيرة قام بعدة خطوات بدأت ترسم خطوط الفصل السياسي وأهمها وبالتأكيد الانسحاب من خطوط التماس والمشاركة الفعلية في قوة حفظ الأمن مع التخفيف من العمليات الأمنية، في بيروت الغربية

ثالثاً: مجموعة الأحزاب والقوى الوطنية الأخرى وأهمها بالتأكيد الاحزاب: الشيوعي القومي السوري الاجتماعي منظمة حزب البعث ومجموعة التنظيمات الناصرية وكلها تحتل مواقع معينة على المستوى السياسي ويمكن ان يكون لها أثر مهم في الكثير من الاحداث والمنعطفات وقد ساهمت في عدد من المنعطفات بدورها وهي بالتأكيد تتعرض بعد انتفاضة السادس من شباط لهزات قوية في تركيبتها الداخلية خصوصاً ان السادس من شباط اعاد تقييم المرحلة السابقة التي لم تستطع ان تلعب فيها هذه التنظيمات دوراً أساسياً وهناك ربما العديد من المخاوف حول وضع بعض هذه التنظيمات نظراً للارث السياسي وللتطلع الذي تحمله ولكن يبقى الأساس هو كيفية انتظامها ضمن مشروع موحد يجعلها قوة دفع في الوضع اللبناني عامة.

رابعاً: التيارات الفلسطينية والوجود الفلسطيني.

لقد استطاع الفلسطينيون في مخيمات بيروت وصيدا بشكل خاص إعادة تنظيم صفوفهم بعد خروجهم من بيروت ويحاولون

الانتشار خارج المخيمات من ضمن تخطيط يهدف إلى العودة لاحتلال موقع أساسي في القرار السياسي وهذا الموضوع اعلنته مختلف التنظيمات الفلسطينية في عدة مناسبات. ومع ان حالة التفجير الكبير في حرب المخيمات التي وضعت تيار عرفات بمواجهة حركة أمل قد أدت إلى تقليص حجم التواجد المنظم إلا أن العامل الفلسطيني بأوجهه المتعددة يبقى رئيسياً على ساحة بيروت بشكل خاص.

خامساً: التيار الاسلامي الذي يطلق عليه لقب «الاصولية الاسلامية».

إن وجود هذا التيار اليوم بعد أحداث طرابلس يكاد ينحصر في بيروت ويتخذ أقنيته الخاصة للوصول إلى الجنوب. ولا يمكن اعتبار الفرقاء المنضوين تحت هذا الاسم تياراً موحداً بالمعنى السياسي ولكنهم جميعاً يحاولون الانتساب للثورة الاسلامية في إيران واحتكار هذا الانتساب.

سادساً: التيارات المسيحية الوطنية المستقلة الموجودة بشكل خاص في بيروت الغربية ويشكل الأرثوذكس الثقل الأساسي فيها وهي مجموعة من الشخصيات الوطنية على رأسها نائب رئيس مجلس النواب منير أبو فاضل وتشارك في أطر عملية كالجبهة الموحدة لرأس بيروت مثلاً وشاركت وتشارك في أطر العمل الوطني التي شكلت وتشكل.

وهذه التيارات بمجملها تؤكد على عروبة لبنان والتحالف مع

سوريا ويعتبر وجودها في بيروت الغربية صمام أمان في الحفاظ على التعايش الوطني في العاصمة.

سابعاً: التيارات البيروتية ـ دار الافتاء، وعدد من الشخصيات الوطنية.

تختلف هذه التيارات في توجهاتها السياسية ومرجعيتها وإذا كانت جميعها ترحب بالدور السوري في لبنان إلا أنها تطمح إلى دور خليجي وخصوصاً سعودي أكثر فاعلية. وتبقى مشدودة إلى صيغة العام ١٩٤٣ كإطار لحل الأزمة اللبنانية فتعارض التوجه الماروني الحالي وخصوصاً الداعي إلى التقسيم إلا أنها في نفس الوقت ترغب في الحفاظ على امتيازات وهمية أمنتها لها صيغة ١٩٤٣. وهي لذلك تعارض ضمناً الاتفاق الثلاثي والغاء الطائفية السياسية. وتبقي على صلة واضحة بما تسميه «التيارات المارونية المعتدلة».

ان تقديم هذه القوى وتبويبها ما هو إلا مقدمة لتحديد العلاقات فيما بينها وهذا التحديد يكمل الخريطة السياسية المطلوبة لرسم منهجية عمل قادرة على تجاوز عناصر التفتيت والتفجير واطلاق مشروع التوحيد.

وأوساط الحكم والقوات تراهن على الصدام بين هذه الاطراف المتعددة في بيروت الغربية بالاخص وهي تعمل لهذا الصدام عبر التحريض المستمر على الأرض وفي الاعلام وتركز حملتها بشكل أساسي على حركة أمل باعتبارها الرقم الصعب

في كـافة الحلول التي تـطبخ في مـطابخ هؤلاء والتي تقـاس على احجـامهم ومصالحهم. إلا أن فتـرة مـا بعـد انقـلاب جعجـع خـذلت هـذه الأوسـاط كثيـراً إذ أن الصـدامـات المـوعـودة والتفجيرات المرتقبة لم تظهر لها آثار على الأرض بل على العكس من ذلك إن العلاقات بين الحزب التقدمي واطراف الحركة الوطنية من جهة وحركة أمل من جهة أخرى لم تشبهـا أية شائبة بل هي تتمتن باستمرار والعمل المشترك في لجان التنسيق والقوة الامنية وهيئة العمل الوطني وغيرها أثبـت فعاليته في مواجهة هذه المخططات مما اضـطر هذه الأوسـاط الى المراهنـة والتركيـز على صـدام شيعي شيعي أو صـدام بين أمـل وحزب الله والتـرويج لهـذا الصدام أيضـاً إلا أن الوقـائع عـلى الأرض تثبت مرة بعـد مرة ان هـذا النـوع من الصدامـات ليس سـوى أحـلامـاً يتصـورونها واقعـاً لتغـطية عجـزهم السياسي ولابعـاد الانظار عـما يحـدث داخـل المناطق الشرقية.

إن هذا الواقع القائم في بيـروت الغربيـة ليس واقعاً خلقتـه الارادات الطيبة والنوايا الحسنة فحسب ولا هو واقع بعيد عن احتمالات التفجير انما هناك عنصر أساسي سمح لهـذا الوضـع بالتبلور مؤخراً يتمثل في ان مختلف التيارات وجـدت في الاتفاق الثلاثي الموقع في دمشق في ٢٨ كانـون الأول حداً أدنى سيـاسياً مشتركاً أو مشروعاً وطنياً مشتركاً له أكبر الأثر في توحيد القاعدة وبلورة رؤيتهـا واعـاد إلى الـواجهـة امكـانيـة تحقيق الاهـداف الوطنية والتطلع إلى السلام الاهلي باعتبـاره ممكن البلوغ. وربما

كان هذا الجانب واحداً من أهم الأسباب التي دفعت الحكم إلى رفض هذا الاتفاق والعمل على اجهاضه بالقوة العسكرية برغم الوعود التي قطعها واعلاناته المتكررة ان يقبل بما يتفق عليه اللبنانيون.

ولعل هذا الجانب أيضاً يفسر معارضة بعض الأطراف التي ترى في تحقيق السلم الأهلي ضرباً لمشروعها فترفض الاتفاق من وجهة رفض الحلول التي يمكن ان تحقق رأياً عاماً لبنانياً متماسكاً حول مشروع سياسي يخرج البلاد من حالة الحرب الداخلية إلى حالة السلم.

إن حركة أمل تعتبر نفسها مسؤولة بالدرجة الأولى عن استمرار العمل باتجاه بلورة وتعميق هذا البرنامج لأنه أساس التوحيد وهو السبيل الوحيد للمحافظة على البلاد.

كذلك تعي حركة أمل أهمية دورها التاريخي في ظل الانهيار الشامل للوضع اللبناني وخاصة تفكك اداة الحكم القديمة وريثة المارونية السياسية مما يفترض عملاً مكثفاً سياسياً بالدرجة الأولى لتركيب شرعية جديدة تعطي للبلد تماسكه وتحافظ على الكيان نفسه من الانهيار الذي يقوّي موقف اسرائيل ويدفعها ليس للاستمرار في احتلالها انما لتوسيع رقعة هذا الاحتلال والعودة لنظرية حدودها القديمة على الأولي أو يؤسس لقيام كانتونات طائفية فتكون النتيجة محميات اسرائيلية.

وانطلاقاً من وعي الحركة لتشعبات هذا الوضع اللبناني

تطرح تصورها السياسي مبنياً على ثوابت ثلاث أساسية:

أولاً: استمرار المقاومة الوطنية في الجنوب والمواجهة للاحتلال الاسرائيلي بهدف ازالة هذا الاحتلال وتحصين الواقع الجنوبي ضد كل اختراق اسرائيلي عسكري أو سياسي ومحاربة كافة التيارات المتعاملة مع اسرائيل وتصفية كافة الذيول الناتجة عنها.

ثانياً: رفع الهيمنة الداخلية من ادوات الحكم والسلطة والممارسات الوحشية لهذه السلطة المتمثلة بشكل أساسي باستعمال الجيش لقصف المناطق الآهلة وبشكل خاص الضاحية الجنوبية.

ثالثاً: إخراج إسرائيل نهائياً من الحياة السياسية اللبنانية عبر مواجهة كافة الامتدادات السياسية والمؤسسية لها في الداخل ومواجهة القيود والخطوط الحمر التي تضعها.

رابعاً: كما تعتبر الحركة ان في أساس الاجتياح الاسرائيلي للبنان خللاً أساسياً في تركيبة البلاد السياسية خاصةميثاق ١٩٤٣ الذي كرّس امتيازات مارونية سياسية أضحت معها كل اشكال السلطة وادوات الحكم بأيدي فئة قليلة لا تهدف إلا للمحافظة على تميزها ووضعها مما عطل كل امكانية تطوير عند الفئات الأخرى وخلق واقع حرمان واهمال كبيرين تمثل بواقع جنوبي صعب للغاية وبحزام بؤس انتشر حول بيروت باكملها كما أصبح معظم اللبنانيين يشعرون انهم بعيدون عن القرار

السياسي في البلاد.

من هنا سعت الحركة إلى تقديم رؤية سياسية تساهم في حل هذه الازمة وتستند على العناصر التالية:

أ ـ ان صيغة ١٩٤٣ قد انتهت للأبد وكل محاولات تجديدها أو تعويمها ساقطة.

ب ـ ان شعار «المشاركة» الذي حملته عدة فئات سياسية في الفترة الأولى من الحرب الأهلية لا يؤسس إلا لثنائية على مستوى الحكم تعمق واقع الحرمان والتخلف وتستمر في إبعاد فئات كثيرة عن لعب دورها في أطر الحكم المختلفة.

جـ ـ ان أي حل يجب ان يستند إلى مباديء الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص أي خلق مواطنية صحيحة تعطي للبلاد لحمتها وتماسكها. وتخلق جيلاً وطنياً قادراً على تخطي مخلفات الحرب والنهوض بالبلاد.

من هنا تتكثف رؤية الحركة للحل بشعار الغاء الطائفية السياسية الذي لا يعني الغاء الطوائف انما يعني التعاقد على تأسيس وطن حقيقي للبنانيين يحقق تطلعاتهم نحو العدالة والحرية والأمن وينهي عهود الاقطاع السياسي.

ان هذه المباديء تسمح برؤية افضل لواقع التحالفات التي أقامتها الحركة ويسمح مستقبلاً بتحديد اطر وآفاق العمل مع الأطراف الأخرى.

ومن المهم التأكيد في هذاالسياق على ان المطلوب هو وصع سياسة حقيقية وليس تسويق بعض الشعارات وايهام الآخرين انها تشكل سياسة أي ان المهم هو إيجاد حلول فعلية لاخداع الناس وهذا الخيط يفصل التفكير الحركي عن التفكير السياسي في لبنان ويفصله أيضاً عن كافة التيارات التي تعتمد التبسيط وطرح الشعارات بدون النظر في سياقها السياسي وما يمكن ان تتضمنه من اخطار وانزلاقات.

من هنا تطرح الحركة برنامجها التالي للعمل خلال المرحلة المقبلة:

استكمال تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي:

وهذه العملية ترتكز على المقاومة الوطنية في الجنوب كأساس وحيد ويواكبه عمل سياسي مكثف على الصعيدين الداخلي والدولي يهدف إلى تأمين استمراريته وحشد كافة الطاقات في هذا الاتجاه ويهدف دولياً إلى انتزاع الاعتراف بالمقاومة وحق اللبناني المشروع في التحرير وإلى إسقاط نظريات الأمن الاسرائيلية التي تحظى بدعم أساسي من الولايات المتحدة.

وتعتبر الحركة ان المقاومة ليست مواجهة عسكرية فحسب ولا يمكن اختصارها أو اختزالها إلى هذا المستوى انما المقاومة تأسست كأسلوب مواجهة شعبي وبهذا المعنى فهي عملية سياسية عسكرية معقدة تستند إلى خلفية عقائدية متماسكة وإلى ارث تاريخي عريق ساهم الامام القائد السيد موسى الصدر

ببلورته وصقله ودفعه في وجهة معاصرة.

والمقاومة الجنوبية ابتدعت مفاهيمها الخاصة ومميزاتها وارتكزت مضموناً على حب الاستشهاد كمفهوم يتوج أو يكلل تلاحماً وتماسكاً شعبيين حوله بوصفه سلاحاً أساسياً قادراً على المواجهة ينبع من البيئة ذاتها وليس دخيلاً عليها وارتكزت أيضاً على الالتفاف حول خط الامام القائد السيد الصدر الذي استطاع ان يعطي للمفاهيم الثورية مضمونها السياسي اليومي وطبيعي ان يكون شعار المقاومة « التعامل مع اسرائيل حرام » و « اسرائيل شر مطلق » وطبيعي ان كافة اسلحة المقاومة الاساسية كانت من البيئة نفسها (الزيت المغلي والمواجهة الشعبية داخل القرى) لذلك حرصت المقاومة كأسلوب عمل على العنصر الأساسي الذي يحضنها وينميها وهو الصمود الشعبي أي البقاء في الأرض. وعكس ما كان يحدث سابقاً قبل (١٩٨٢) حيث شهد الجنوب هجرة كثيفة لابنائه باتجاه العاصمة فان الجنوب تحت الاحتلال شهد تمسكاً بالأرض وشهد انخراطاً كثيفاً لعنصر الشباب في المقاومة وشهد هجرة معاكسة من بيروت والضاحية نحو الجنوب وبرغم كل العراقيل التي كان جيش الاحتلال يضعها بوجه عودة الناس إلى قراهم وبرغم اغلاق بوابات العبور ومنع السيارات من الدخول فان الجنوبي كان ينام ليالي طويلة على « البوابة » بانتظار العودة ولم تؤثر الخطوات الاسسرائيلية أو تحد من هذه العودة كما لم تستطع ايضاً ان تحد من عمليات نقل الاسلحة الخفيفة والمتفجرات

التي كـانت تصل إلى الجنـوب كالميـاه الجوفيـة لا يستطيع أحد حصرها أو ايقافها لأنها تتفجـر داخل الـطبيعة بـالانسجام مـع قوانينها.

كل ذلك للتأكيد بأن هذا الأسلوب هو الذي حقق الانتصار الذي عجز عنه أسلوب ما قبل ١٩٨٢ وهذا ايضـاً يساعـد على فهم ما حدث لاحقاً وبعد الانسحـاب الاسرائيـلي في الزراريـة وحـومين التحتـا وغيرهـا من مجازر كـانت تشير إلى خلل مـا في أسلوب المقاومة خاصة انها اصبحت بعـد التحريـر مادة اعـلام دسمـة ومادة كسب سيـاسي يهدف إلى إبـراز وجوه وتنـظيمـات سعت لتقطف اعلامياً ثمار النصر وبدأت تتصرف خـارجة عن الأطر التي ترسمها معطيات البيئة الجنوبية.

هذا الفهم للمقاومة مطلوب لتوضيح موقف الحركة من عدة قضـايـا سيـاسيـة مـطروحـة وتمس جـوهـر العمـل السيـاسي والعسكري في المرحلة الحالية:

أولاً: يجب التأكيد على أهمية التعبير عن المقاومة تعبيراً وطنياً شاملاً أي عـدم حصرهـاً سياسيـاً بفئة أو طـائفة لأن من شـأن ذلك تسهيل محاصرتها وضربها وهذا ما اكده الامام القائد السيد مـوسى الصدر حـين اسمى الحركـة أفـواج المقـاومـة اللبنـانيـة (أمل) وقد جهدت الحركة باستمـرار لاضفاء الـطابع الـوطني الشامل عليها وفي هذا السياق تأتي خطوة اعتبار وزارة الجنـوب وزارة للمقاومة كتعبير عن امتداد جذور هذه المقاومة الى كـافة مـراكز القـرار السيـاسي في الـوضـع اللبنـاني ومن هنـا رفضت

الحركة باستمرار ان تصبغ هذه المقاومة بالشيعية حتى لا تخسر عمقها العربي والاسلامي وحاولت في مؤتمرات الحوار جنيف ولوزان ان تجعل التأييد والدعم لهذه المقاومة عنوان وجهة الوفاق الوطني بالرغم من ان ذلك لم يكن سهلاً ومقبولاً (توصيات مؤتمر جنيف) إلى أن تحقق ذلك في الاتفاق الثلاثي.

ثانياً: ان توضيح أسس ومفاهيم هذه المقاومة يحسم الكثير من الجدل الدائر حولها حتى على الساحة الاسلامية ويحسم الموقف من عدة قضايا مصيرية أهمها على الاطلاق موضوع الوجود الفلسطيني المسلح في الجنوب. وعندما عبرت الحركة عن موقفها برفض العودة لما قبل عام ١٩٨٢ فان ذلك كان يعني رفض أسلوب ونهج معينين في الممارسة فالانتشار العسكري لم يحصد منه الجنوب سوى كوارث ودمار وتجربة الجنوبيين مع الانتشار العسكري الفلسطيني أدت إلى مواجهات على درجة من العنف وتعرضت قرى بأكملها للحصار والقصف برغم ان الجنوبيين استقبلوا هذه المقاومة واحتضنوها وقدموا لها الكثير من التضحية والدماء في الوقت الذي كان معظم العرب يتنكر لها ولقضيتها.

والحركة تعتبر اليوم ان أهم عوامل التفجير على الساحة الوطنية هو هذا الموضوع البالغ الحساسية وهي ترى ان عمل ياسر عرفات يتركز حالياً على إعادة بناء تنظيمه في بيروت والجنوب تمهيداً لعودة مزعومة إلى مركز القرار (التفاوض)

خاصة بعد سقوط اتفاق عمان وبيان الملك حسين الأخير الذي أعلن فيه تبرؤه من عرفات ووقف التنسيق معه ومعنى ذلك عملياً ان لا نافذة لعرفات يطل منها على ازمة الشرق الأوسط سوى النافذة اللبنانية سيما وان علاقاته بسوريا مقطوعة بحكم انتهاجه سياسة تختلف جذرياً عن السياسة السورية تجاه الوضع في المنطقة وعلاقاته مع مصر لا تسمح له بأكثر من العودة الاعلامية إلى ذاكرة الناس بين الحين والآخر.

وحرب المخيمات في أيار الماضي كانت نتيجة لهذا التعارض السياسي حيث حاول عرفات بالدرجة الأولى وضع المقاومة في خانته وتبني كل العمليات ثم حاول ترتيب تنظيمه والانتشار في بيروت الغربية استعداداً لأعلان عودته إلى الجنوب حيث اعتبر عرفات ان من السهل الانقضاض على المقاومة الجنوبية وتجيير انتصاراتها لمصلحته والعودة للعب ورقة الجنوب ومصيره على طاولة المفاوضات بينه وبين الاسرائيليين.

ولا يزال هذا الموضوع اليوم الهاجس الرئيسي لخط عرفات الذي يحاول اختراق الصفوف عبر شبكة علاقاته المتشعبة على الساحة اللبنانية والتي تتخذ اشكالاً متعددة تبدو في الظاهر متنافرة وهي في الجوهر متلاقية على شيئين أساسيين:

ـ محاصرة حركة أمل واجهاض انتصارها لأن ذلك يعني انتهاء الجنوب كخط سياسي مقاوم.

ـ محاولة اختراق القرار الأمني للجنوب بحجج متعددة منها

ضرورة اعطاء حرية العمل للمقاومة ومنها اضفاء البعد الاسلامي للمقاومة (وكأنها لم تكن مسلمة).

ويتم ذلك عبر خلق عدة تنظيمات وتسريب السلاح لها بدون أن يكون هذا السلاح معداً للمقاومة.

من هنا تعود الحركة لتؤكد ثوابتها في الموضوع وتعتبرها أساساً لأي تحالف أو اتفاق وهي :

أولاً : القرار الامني في الجنوب اللبناني لن يتجزأ ولن يكون السلاح الأمني لغير حركة أمل.

ثانياً: ان أبواب المقاومة مشرعة للجميع عبر غرفة عمليات للتنسيق تشرف على العمل وتؤمن متطلباته وترفض الحركة احتكار المقاومة وتؤكد على سعيها المستمر لتوسيع قاعدتها وانخراط جميع الاطراف فيها.

ثالثاً: لا عودة لما كان سائداً قبل عام ١٩٨٢ في الجنوب بمعنى ان أسلوب المقاومة القديم قد سقط نهائياً ولم يسقط لبنانياً فقط بل سقط عربياً واسلامياً وما موقف الثورة الاسلامية من عرفات نفسه سوى تعبير عن هذا السقوط وهذا يرتب على الجميع اعباء مواجهة هذا النهج ولا يعني ذلك ان الحركة تقف ضد الفلسطينيين بل تؤكد ان أمن الفلسطينيين في الجنوب خاصة هو من أمن الجنوبيين انفسهم ولا ينفصل عنه والحركة بنفس الوقت الذي لن ترضى فيه باستعمال القرى الجنوبية وحرقها على طاولة التفاوض بين عرفات والاسرائيليين فهي تحذر من

استعمال المخيمات لهذا الغرض وما الغارة الاسرائيلية الأخيرة سوى دليل على صحة هذه الوجهة وهذه المخاوف.

رابعاً: ان المرحلة الحالية تحمل المقاومة الجنوبية مخاطر كبيرة إذ بدأت هذه المقاومة تخضع لعمليات المزايدة والتصنيف وتستخدم في اغراض تثبيت المواقع السياسية وليس لاغراض التحرير مما يدخل الجنوب في دوامة متاهات سياسية واعلامية كما تدخله في مرحلة انقسامات خطيرة جداً ليس فقط على مستقبله إنما أيضاً على مستقبل البلاد إذ ان الاحتلال الاسرائيلي لا يزال متشبثاً بمواقعه هذه بانتظار ان تفعل عوامل التفتيت فعلها.

وما الاجتياح الأخير لعشرين قرية جنوبية وسلبها وتدميرها بهذا الشكل الوحشي مع حملة الاعتقالات الواسعة وسقوط عشرات الشهداء والجرحى سوى مثل بسيط عما يمكن ان يكون الموقف الاسرائيلي عليه إذا بدأت هذه العوامل بنحر جسد المقاومة.

من هنا دعوة حركة أمل جميع الاطراف للتوحد تحت راية المقاومة بالأسلوب والنهج الذي انطلقت به وعدم الانجرار وراء العوامل المؤدية للاختراق.

خامساً: ان الحركة تعتبر أي مشروع للاتفاق الوطني يجب ان يضع في ثوابته تحرير لبنان وتصعيد المقاومة وهي تعتبر ان هذا هو المدخل الحقيقي للوحدة الوطنية وللحفاظ على العيش

المشترك وتدرك تماماً أهمية ان يقف اللبناني من جميع الفئات والطوائف بمواجهة اسرائيل واحتلالها لأن ذلك يعني النهوض الوطني العارم الذي حاولت اسرائيل انهاءه بمشروع الكنتونات.

سادساً: ان عمل المقاومة يجب ان يواكبه عمل سياسي على المستوى الدولي والعربي يرتكز على قرارات مجلس الأمن وبشكل خاص القرار رقم ٤٢٥ وإلى اتفاقية الهدنة كشرعية دولية بوجه الترتيبات الامنية الاسرائيلية الاميركية.

كما تعتبر ان عمل المقاومة على أرض الجنوب وامتدادها السياسي جذرياً إلى لبنان ككل يندرج ضمن إطار نظرية التوازن الاستراتيجي التي تشكل الجواب العربي الوحيد على العدوان الاسرائيلي من هنا تشديد الحركة على التحالف الاستراتيجي مع سوريا كونه يعطي العمق المطلوب للمواجهة مع اسرائيل.

توحيد لبنان والاصلاح السياسي؛

كما تعتبر الحركة ان مهمة توحيد لبنان أو بالأحرى إعادة توحيده لا تنفصل عن مهمة التحرير والاصلاح السياسي من ضمن نظرة شاملة للمشكلة اللبنانية. فنظرية الكانتونات أساساً اسرائيلية المنشأ وقد ساهم النظام الطائفي المتداعي بتسخير قسم كبير من اللبنانيين خدمة لهذا الهدف الاسرائيلي. والتوحيد المطلوب لا يتضمن أي شكل من اشكال اللامركزية أو

الكانتونات التي هي مرفوضة رفضاً قاطعاً.

كما ان الاصلاح السياسي يستند إلى الغاء الطائفية السياسية الغاء شاملاً من كافة مؤسسات الحكم والسلطات وقيام دستور جديد للبلاد يكفل مباديء الحرية والعدالة والمساواة بين أبنائها وبدون الدخول في التفاصيل التي تكررت في أكثر من مناسبة فان عملية الاصلاح يجب ان تلغي كافة انواع التمييز بين المواطنين في الحقوق والواجبات على أساس الانتماء الطائفي أو المذهبي، ويجب ان تتجه إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة والحكم (التي هي اليوم اشلاء) من ضمن خطة عامة اقتصادية اجتماعية تلغي الفروقات بين المناطق وتهدف إلى ازالة الغبن والحرمان والذي لحق بهذه المناطق خاصة الجنوب منذ عهود الاستقلال حتى اليوم.

وغني عن القول ان عملية الاصلاح هذه تتجه سياسياً إلى تفكيك جوهر المارونية السياسية كمفهوم للحكم يقوم على امتيازات موروثة لفئة قليلة من مخلفات الاقطاع السياسي وعلى حرمان معمق لمناطق معينة في البلاد خاصة اطرافها ولطوائف معينة واحلال مفهوم جديد للحكم يرتكز على المباديء التي وضعها الامام الصدر في الميثاق.

العلاقات مع الاطراف السياسية:

الوصول إلى الحل الوطني يفرض تحالفاً متيناً مع الاطراف الوطنية والاسلامية التي تروى في التحرير والغاء الطائفية

السياسية مرتكزين أساسيين لاعادة توحيد لبنان القوي وبناء الدولة القائمة على العدل والمساواة وتكافؤ الفرص. والاتفاق الثلاثي وفر إطاراً للقاء مع تيار مسيحي كبير وبالتالي لا يمكن اسقاط هذا التيار من كافة حسابات التحالف والتنسيق.

من هنا فان العمل الحركي بالعلاقات مع كافة الاحزاب والتنظيمات والتيارات الاسلامية والوطنية في الفترة المقبلة يجب ان يكون عنوانه الاساسي الانفتاح، بمعنى إيجاد الوسائل الكفيلة بخلق اجواء تعاون سياسي، وعلى الأرض في سبيل توفير كل الجهد لقيام الحل الوطني ومكوناته.

وفي هذا الاطار تجدر الاشارة إلى عدد من المباديء والافكار التي تسمح ببلورة نقاط التلاقي والخلاف.

أ ـ التأكيد على التحالف مع الحزب التقدمي الاشتراكي، وهذا التحالف يبقى أساسياً في الحفاظ على المشروع الوطني وبديله كارثة على البلاد بأكملها ولا حاجة للتذكير بالانتصارات الكبرى التي صنعها هذا التحالف، ولا بمواقف رئيسه الاستاذ وليد جنبلاط التي تتلاقى بعمقها مع الطرح الحركي نفسه لمستقبل البلاد.

ب ـ اما على صعيد الاحزاب الوطنية الاخرى فيجب التشديد على ان صراعات الفترة التي سبقت الاجتياح لا يجب ان تطغى على رؤية الحركة المستقبلية لدور هذه الاحزاب بل من المفترض وضع صيغة للتعاطي معها تستند إلى القواسم

المشتركة السياسية بهدف تكوين جبهة منيعة بوجه اسرائيل.

ولا ينسينا ذلك أن أي تحالف أو علاقة مع أي طرف لا يمكن أن تتجاوز الخط الأحمر المرسوم وهو القرار الامني في الجنوب، كما ان التعاون يخفف من شدة التوترات الامنية في العاصمة ومن الحساسية القائمة نتيجة لاعتقاد البعض ان الحركة تستفرد مع الحزب الاشتراكي بالقرار السياسي والأمني في العاصمة.

ولا يجب ان ننسى أخيراً ان معظم الاحزاب والتنظيمات لها علاقات جيدة مع سوريا وهو أمر يعطي للتعاون خلفية صلبة كما ان لهذا التعاون ايجابية كبرى وهي اغلاق الباب بوجه عودة عرفات إلى بيروت عبر هذه التنظيمات.

ان الدور التاريخي للحركة يحتم عليها ان تكون قائدة للمشروع الوطني، أي ان تمتلك قدرة حقيقية على الاستيعاب السياسي للثغرات والخلافات في سبيل ان يكون الجميع جبهة متراصة.

جـ ـ أما على صعيد الاطراف والشخصيات الاسلامية في صيدا وبيروت، فان للحركة حالياً علاقات جيدة يجب تطويرها مع عدد كبير منها، خصوصاً التنظيم الشعبي الناصري والنائب نزيه البزري، وقرار الحركة مؤخراً بالمشاركة في المجلس السياسي لمدينة صيدا يأتي في هذا الاطار.

أما على صعيد بيروت فانتشار هيئة العمل الوطني كان

خطوة متقدمة في العلاقة مع هذه الاطراف.

يبقى ان نشير إلى أن بعض الاطراف في بيروت خاصة لا يزال يراهن على استعادة صيغة ١٩٤٣ ويعتبر ان له فيها امتيازات كما انه يتطلع إلى دور خليجي في لبنان على حساب الدور السوري، وهذه النظرة تشكل مصدر تعارض وخلاف لكنه خلاف هامشي من المفروض ان تسعى الحركة لكي لا تترك مجالاً لفريق الحكم ـ جعجع ـ شمعون باستغلاله واثارة اجواء الارباك من خلاله.

د ـ عملت الحركة باستمرار على ان لا يحصل أي فرز سكاني في الغربية والمحافظة على المسيحيين وعلى صيغة العيش المشترك ومناخ الحرية في العاصمة. وارتدى الموضوع حساسية كبيرة بعد ٦ شباط نظراً لتورط فئات كثيرة في مخططات الفرز لكن الحركة عملت جاهدة على حصر آثار هذه الممارسات وتدخلت بفعالية في معظم الاحيان لمنع عمليات الخطف والتهجير ومطلوب التشدد أكثر في هذا الموضوع لأنه يشكل الخطر الأكبر على العاصمة. كما هو مطلوب التعاون الدائم والمستمر مع القيادات المسيحية في الغربية وإعطاؤها دورها السياسي، وقد طلبت الحركة بأن يكون الاستاذ منير أبو فاضل عضواً في لجنة التنسيق للغربية التي يرأسها الرئيس كرامي، كما شارك العديد منهم في جبهة الاتحاد الوطني.

هـ ـ أما على الصعيد الشيعي فقد سعت الحركة باستمرار إلى وحدة الموقف انطلاقاً من ثوابت اساسية حددها ميثاق

الحركة وشددت باستمرار على ان خط الميثاق عنصر توحيد وتطوير لكل امكانيات وطاقات الطائفة الشيعية وقياداتها التي يجب ان توظف في خدمة المقاومة وتحرير الجنوب. كما ان خط الميثاق هو خط انفتاح على الآخرين وعيش مشترك.

والمطلوب للمرحلة المقبلة تعزيز هذا الموقف مع التشديد على مكافحة الصورة التي تنشرها اسرائيل والولايات المتحدة عن ان الطائفة الشيعية بؤرة إرهاب كما يجب التشديد على ان نهج المقاومة لن يسقط في الأخطاء القاتلة التي سبق ان سقطت فيها حركات ثورية أخرى.

العلاقة مع الدول العربية؛

تعتبر الحركة ان سوريا تمثل عمقها الاستراتيجي وبذلك تعتبر تحالفها مع سوريا تحالفاً استراتيجياً.

وتدرك الحركة ان سوريا هي الوحيدة القادرة على مساعدة لبنان للخروج من محنته عبر دعم المقاومة في الجنوب، وعبر دفع الوفاق الوطني الداخلي ولا شك ان سوريا ساهمت المساهمة الاساسية في التقريب بين وجهات النظر حتى يتمكن اللبنانيون من التوصل للاتفاق الثلاثي.

وتعتبر الحركة ان للعلاقة المميزة مع سوريا بعداً أساسياً يتمثل في تحقيق التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل وهو الرد العربي على نهج كامب دايفيد الاستسلامي.

وهي تعتبر ان هذا الموقف ليس في مصلحة المسلمين اللبنانيين انما أيضاً في مصلحة الثورة الاسلامية نفسها.

وتوضيح العلاقة مع الجمهورية الاسلامية على المستوى السياسي أمر ضروري ومهم وله نتائج مباشرة على وحدة الموقف الاسلامي على الساحة اللبنانية.

وقد استطاعت الحركة ان تخطو خطوات كبيرة إلى الامام في هذا الاتجاه ولاقت تجاوباً من المسؤولين في الجمهورية الاسلامية تجسد في اعتماد عدد من المباديء ادت إلى انشاء لجنة تنسيق للعمل الاسلامي على أساس تنسيق عمل المقاومة ووقف الحملات الاعلامية واعتبار الامن الجنوبي خاضعاً لقرار الحركة ولا يتجزأ أي لا تشارك فيه أطراف أخرى.

العلاقة مع حركات التحرر:

تعتبر الحركة نفسها جزءاً من حركات التحرر في العالم وتعتبر ان النضال ضد الاستعمار بكافة اشكاله (خاصة الاستعمار الصهيوني) قضيتها الرئيسية وهي تدعم كافة نضالات الشعوب المحرومة والمستضعفة من أجل تحقيق استقلالها الحقيقي على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية.

وتعتبر الحركة ان النظام الدولي الراهن الخاضع لهيمنة الدول الكبرى وبالاخص الولايات المتحدة الاميركية يشكل أطاراً لاستضعاف الشعوب ويجب العمل على تغييره لمصلحة

[illegible]

وتنمية قدراتها وتحقيق تطورها وتقدمها ضمن اطرها الثقافية الذاتية.

وضمن هذا الاطار تسعى الحركة للانفتاح على كافة الدول وبالاخص الصديقة للقضايا العربية والتي تقدم الدعم للشعوب العربية في صراعها مع العدو الاسرائيلي ومع مخططات السيطرة الاميركية على موارد هذه الشعوب وقد جاءت زيارة رئيس الحركة للاتحاد السوفياتي وعمل الحركة على تطوير العلاقة معه والحصول على دعمه في معركتها ضد الاحتلال الاسرائيلي.

المهمات الملحة؛

أولاً: الأمن.

الحركة معنية بتوفير الأمن للمواطنين خاصة في بيروت والضاحية وهي لا تسلم بتحمل مسؤولية الأمن بل كانت دائماً تسارع لتسليم هذه المسؤولية لقوى الأمن الداخلي واللواء السادس وموقفها هذا لم يتبدل انما الواقع في العاصمة والضاحية بدأ يظهر خللاً أمنياً متسعاً والاشتباكات بين التنظيمات المختلفة أصبحت تتطلب معالجة غير اعتيادية لذلك تبنت الحركة انشاء قوة ضاربة يشترك فيها عدة فرقاء تكون مهمتها محصورة بالخلافات بين الاحزاب والتنظيمات وهذه القوة دورها محدود ومؤقت.

والحركة تتجه لمعالجة مواطن الخلل الأمني وتسعى جهدها لانجاح كافة الخطط الامنية [illegible]



للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research


للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

لضبط العناصر الحركية المتجاوزة وخلق الاطر التنظيمية الملائمة لهذا الموضوع.

وتعتبر ان تأمين الأمن في بيروت يخفف كثيراً من الاحتكاكات والحساسيات ويلعب دوره في تأمين عملية الاستنهاض للمشروع الوطني.

لذلك فان عنوان العمل في بيروت في الفترة المقبلة يجب ان يكون محاربة التجاوزات وقمع المتجاوزين بكافة السوائل.

كما يجب العمل الدؤوب على نزع فتيل التفجير في المخيمات وخلق علاقة سليمة بين الحركيين وبين الفلسطينيين داخل المخيمات لتجنب سقوط المشروع الوطني كله في الفخ الاسرائيلي.

ثانياً: بناء التنظيم.

ان تجربة الحركة خلال السنوات الماضية خلقت تياراً عاماً داخلها يشدد على أهمية بناء التنظيم واعطاء الموضوع عناية خاصة بعد ان تعرضت الحركة لعدة هزات تنظيمية وبعد ان بلغت مرحلة الشعور بفقدان القرار المركزي داخلها مما خلق تشويشاً وبلبلة ليس فقط ضمن الأطر الحركية انما أيضاً في الشارع وأصبح التنظيم مطلباً حيوياً للجميع.

وعملية البناء هذه يجب ان تستند إلى المبادي التالية:

ـ العودة للأصول الحركية ولمباديء الميثاق والتشديد على خط

الامام القائد السيد موسى الصدر بعد ان تعرض هذا الخط لحملات مضادة ولتشويه متعمد ولتفسيرات مخالفة لروح الميثاق حتى من بعض المجموعات داخل الحركة نفسها.

ـ عملية تطهير كبيرة تطال كافة العناصر التي سخرت الحركة أو تغطت بها لتحقيق مصالح خاصة وقامت باعمال سرقات وفرض خوات وجرائم واعتداء على المواطنين واستخدام النفوذ الحركي لغايات لا علاقة لها بأهداف الحركة أو قامت بالتسلط على المواطنين وفرض ارادتها عليهم بقوة السلاح.

ـ عملية انفتاح كبيرة على التيارات والمجموعات المثقفة خاصة على صعيد الطائفة الشيعية واستقطاب طاقاتها الفكرية والسياسية لتيار الحركة وتوظيفها في المشروع الوطني.

ـ التشديد على الخلفية العقائدية وتنميتها وبشكل خاص عدم الوقوع في الطقوس والصنميّة التي حاربها الإمام القائد.

ـ تنمية الثقافة السياسية لدى الحركيين وهي حاجة ملحة يجب خلق الاطر الصالحة لاتمامها وهي بالاضافة للخلفية العقائدية الأساس لخلق الكوادر التي تحتاجها الحركة.

ـ الارتقاء الى شكل تنظيمي يجعل من العمل داخل الحركة عملاً منظماً ضمن مؤسسات وليس ضمن مجموعات تعتمد الاجتهاد الشخصي والعلاقات الفردية. وهذا الارتقاء يتطلب قراراً مركزياً وانظمة تفصيلية تسود العمل الحركي.

ولا بد من التشديد أخيراً على ان قيام مركز الابحاث والدراسات هو الخطوة الأولى المطلوبة لتحقيق هذا التغيير اذ انه يتولى على الأقل في المرحلة الأولى اعداد كافة الانظمة الداخلية ـ التفصيلية ويساعد الحركة على إيجاد مناخ سليم يعتمد الأسس العلمية في الادارة والعمل. التأكيد دوماً على قيادة الامام الصدر وتكثيف التحركات والاتصالات والعلاقات في سبيل تحريره مع أخويه....



UMAM
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

